ظاهرة الحمْل في القرآن الكريم
(دراسة في جهود المحدثين)

الأستاذ الدكتور
سامي علي جبّار
المدرس
ميثاق حسن عبدالواحد
جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية

ظاهرة الحمْل في القرآن الكريم (دراسة في جهود المحدثين)

الأستاذ الدكتور
سامي علي جبّار
المدرس
ميثاق حسن عبدالواحد
جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الموسوم بـ (ظاهرة الحمل في القران الكريم دراسة في جهود المحدثين) للوقوف على الخصائص المنهجية لاشتغالات الدارسين المحدثين على أسلوبية الحمل ، بوصفها مسلكاً قرائياً يعمل على معالجة الأشكال التعبيرية المفارقة بمعايير الأنماط الشكلية السائدة، وجلبها الى أفق التلقي النمطي ، من خلال تصنيف مظاهر الحمل بحسب قيمها التأويلية المنصوص عليها في الدرس اللغوي، فضلاً عن بيان سمات التفاضل والممايزة بين النتاجات المعرفية المحصّلة، سواء على جانب الأبعاد الوصفية النظرية أم على جانب الممارسات العلاجية المتباينة ، في ضوء اعتماد أسس التحليل الوصفي للجهود الحداثوية المرصودة، وتوصيف جوانبها النظرية والإجرائية واستعراض ابرز قراءاتها التأويلية التي تتيح إمكانية اعمام الخصائص التحليلية على القراءات العلاجية الأخرى من جهة وبما يسهم في تشكيل ملاحظات الموازنة النقدية الضمنية من جهة ثانية.

المقدّمة

إنّ القرآن الكريم هو الأنموذج الأسْمى لأنظمة التّواصل اللّسانيّ؛ لفرادة صياغاته البنائيّة وخصوصيّة قيمه الدلاليّة الوظيفيّة. وقد جسّد تلك المعاني من خلال إصراره على ممارسة الوسائل والأدوات التّعبيريّة، المقرّرة لأُسس التّغاير والتّمايز عن المستويات الخطابيّة المشاركة في النّظام، ومن ثمّ التأكيد على سمته الإعجازيّة ومزيّته الإبلاغيّة وإثبات براعته الإدبيّة وتفوّقه الخطابيّ على جميع الأنظمة اللّسانيّة. فبهرَ الأنظار وامتلك الألباب بحُسْنه وجماله وجلاله، وهو ما جعله مضماراً للمداولة البحثيّة والدراسة التّحليليّة؛ لاكتناه خصائص مفاصله البنيويّة المؤثّرة، ومقاربة سمات خروجها اللّافت عن النّسق المحتذى، والإمساك بمميّزات إرساليّته النّوعيّة فائقة التّعبيريّة. ومن هنامارس الخطاب القرآنيّ آليّات الفرز والتّصنيف في عناصر منظومة الإستقبال والتّلقّي، فاستدعى نمطاً مثاليّاً من القرّاء المؤهّلين للاستجابة والتّفاعل المنطقيّ، مع تجلّياته البنيويّة المستعلية على المعيار النّمطيّ، ومحاورتها على وُفق واقعها الماديّ الماثل وفي ضوء ملابسات المحيط النّصيّ الشّامل.

يهدف هذا البحث الموسوم بـ (ظاهرة الحمل في القرآن الكريم دراسة في جهود المحدثين) إلى استقصاء الخصائص المنهجيّة لقراءات الدارسين المحدثين، المتمحورة حول أسلوبيّة الحمل وقياس موارد التّقاطع التّركيبيّ على الإمكانات القيميّة المتاحة، سواء كانت نصيّة داخليّة أو نظاميّة خارجيّة؛ بوصفها أبعاداً تأويليّة تتوافق وغايات التّداول الهادفة، إلى إثبات طبيعيّة تلك التّقاطعات وإظهارها بمظهر النّمط السّائد وجذبها إلى أفق الاستقبال المألوف، من خلال توصيف مساحات الاشتغال البحثيّ النّظريّة والإجرائيّة، وبيان قيم التّفاوت والتّفاضل بين المناهج البحثيّة المتفاوتة وما يترشّح عنها من القراءات الأسلوبيّة؛ بوصفها النّاتج المعرفيّ المتمخّض عن التّداول البحثيّ المتراكم، ومن ثمّ محاولة تلمّس سمات الإضافة والجدّة والحداثة، التي شكّلتْ مائزاً تفاضليّاً آخرَ بين الرّؤى القرائيّة، ولا سيّما عند اشتراك قيم الاشتغال التّحليليّ في الأنموذج التّطبيقيّ وتداخل آلياتها التّداوليّة أو تماثلها.

تُشكّل مصادر الدراسة الحديثة لمظاهر ظاهرة الحمل الرّافد الأساس لمادّة البحث، فضلاً عن المصادر والمراجع ذات الصّلة بجوانب الوصف التّحليليّ أو بمستويات القراءة الأسلوبيّة، التي شكّلتْ مقاربات المستوى الصّوتيّ النّسبة الأكبر، فضلاً عن المقاربات المضمونيّة التّفسيريّة المتّصلة بقيم المحمول المعنويّ. ولم تكتفِ منهجيّة البحث بخصائص الرّصد والوصف والتّحليل بل شملت السّعي، إلى اكتشاف مرجعيّات النّظر التأويليّ واستخلاص مؤشّرات القراءة التأويليّة، ومحاولة تجسير العلاقة بين متّجهات الاستجابة التّداوليّةالمتباينة، فضلاً عن إجراء الموازنة النّقديّة فيما بينها وتأشير الأقرب منها، إلى ملامسة حقائق الواقع الوظيفيّ المتشكّل على جهتيّ الشّكل والمضمون، زيادة على الاجتهاد في مشاركة النّظرات الحداثويّة،والتّداخل في مجالات اشتغالها البحثيّ ومسايرة محاورها النّظريّة والإجرائيّة،من خلال إثبات الحضور الفاعل لوسائل المنهج العلميّ للمداولة الأسلوبيّة. الباحثان

مدخل:

تُعدُّ ثنائيّة اللفظ والمعنى الأساس الذي انبنت عليه منظومة التّواصل اللسانيّ، وتقوم هذه الثّنائيّة على علاقات الترابط والتلاحم بين البعدين المادي الملفوظ والمضموني المفهوم؛ بوصفهما وجهين لعملة واحدة. ولم يكتفِ المشتغلون في الدراسات اللغوية ببيان دور البعدين في نظام التواصل اللساني، بل تفاوتت منجزاتهم في إيضاح مدى مدخلية كلٍّ منهما، وتأشير أيّهما يُمثل أساساً لنسيج النظام التواصلي[1]، زيادة على اتخاذهما وسيلتين تداوليتين لتبرير الأنماط الاستعمالية المنفلتة من قيود واقعها النّمطي القياسي المحتذى، بعد إيجاد الإطار الاصطلاحي المعبّر عنهما والمتمثل بـ(الحمل على اللفظ) أو (الحمل على المعنى) ، فكان مظهراً من مظاهر تأويل المفارقات الأسلوبيّة وجذبها إلى أفق التّلقّي الاستقرائي المقيس عليه.

وإذا كان اللفظ حمّالاً للقيم المعنويّة المتعدّدة، ودعامة لنظام التّواصل اللغويّ في وجوده الماديّ[2]، فإنّ المعنى هو لُبُّ اللفظ وغايته التي من أجلها وُجد، إذْ ليست اللغة سوى أصوات يُعبّر بها المُصوّتون عن

أغراضهم[٣]. ومن هنا دار كلٌ منهما في فلك الآخر، وتمحور في محوره؛ إيفاءً بغايات التواصل تدليلاً، وإقامة لأشكاله تبريراً وتسويغاً. وقد تناول العديد من الدارسين المحدثين ظاهرة الحمل، وتنوعت زوايا تعاطيهم معها وتوزعت بين اعتماد القيمة اللفظية المادية مسلكاً تحليلياً لإحداث التوافق بين الشكل التركيبي المغاير والقاعدة المعيارية المحتذاة، على أساس الأبعاد التأويلية المشخصة بالعلامة الإعرابية والاشتراك الصيغي، وبين التعويل على القيم المعنوية على جهتي الاتحاد والتناقض في إحداث هذا التوافق. وامتدت المساحات البحثية لتشمل سياقات الحمل على النيابة الحرفية والتضمين الفعلي[٤]، وسياقات النعت السببي القائمة على ازدواج مرجعيتي الشكل والمضمون، وما يحصل من التناقض بين مرجعيتي التوجيه التحليلي العلامية والمفهومية، الذي دعا إلى عدّ صور النعت السببي الاستعمالية من المجاورة الصوتية القائمة على التجانس والتشاكل بين محور السببية الوصفية ومرجعيتها العلامية المتقدمة، وتبقى قيمته الوظيفية منصرفة إلى شريكه الإسنادي ومقتصرة عليه[٥]، كما عُدّ الحمل تحويلاً بنيوياً عميقاً تُفسّر به شواذُ الاستعمالات[٦]. وهو ما صيّره بُعداً تأويلياً راسخاً في مناهج البحث والتحليل اللغوية والدينية. وفيما يأتي وقفة على أبرز محاور ظاهرة الحمل التي تناولها المحدثون من الدارسين:

أوّلاً : الحمل على القيمة اللفظيّة

تُشكّل القيمة اللفظيّة إطاراً أساسياً للمداولات القرائية القائمة على تأويل الأنماط التعبيرية اللافتة؛ بسبب طبيعتها الماديّة الملموسة المتوافقة مع إشكاليّات الانحراف البنيويّ ذات الطابع الشكلي، والمناسبة لخصوصيّة الإجابات التحليليّة عنها. تنقسم الدراسات النحوية الحديثة التي استرعت أبعاد البنية اللفظية المادية الملموسة في توجيه الإشكاليات الاستعمالية إلى الدراسات الكليّةكدراسة الدكتور قاسم محمّد صالح (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو)، ودراسة الدكتور فهمي حسن النمر (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحويّة ومواقعها في القرآن الكريم)، ودراسة الدكتور عبد الفتاح أحمد الحمُوز (الحمل على الجوار في القرآن الكريم) والدراسات الجزئيّة التي تناولت الحمل ضمنياً كدراسة الدكتور حسن منديل العكيلي (الإعجاز القرآنيّ في أسلوب العدول عن النظام التركيبي والنحوي)، فضلاً عن إشاراتٍ جاءت متناثرة في الدراسات اللغوية الحديثة. وقد اتّسمت تلك الدراسات بطابع الوصف الشمولي الذي اقتضى من الدارسين التعامل مع المجال البحثي المخصّص على نحوٍ لغوي عام؛ تجاوباً مع طبيعة النماذج الأسلوبيّة المُعالجة التي امتدّت على طول مساحة التواصل اللساني المتعدد المستويات، زيادة على انبنائها على الأفكار والنظرات اللغوية السائدة في الدرس اللغوي.

درس الدكتور الحمّوز شواهد الحمل في الاستعمالات الأسلوبية القرآنية، واصفاً الواقع اللغوي للظاهرة في ضوء المعطيات التداولية ذات الصّلة، التي شملت أبعادها المختلفة المفهوم اللغوي والاصطلاحي وبيان القيم الاصطلاحيّة المعبّرة عن المجال اللغوي نفسه، كالإنزال، والإلحاق، والمشابهة

..التي أشارت إليها مصادر الدراسة اللغوية[٧]. وشمل التوصيف الإشارة إلى تباين وجهات النّظر اللغوية في شأن قبول الظاهرة أو إنكارها، فضلاً عن استعراض التّفاوت الحاصل بين المناهج اللغوية حول توسيع موارد اشتغال أسلوبيّة الحمل أو تضييقها، على مستويي الأبواب النّحوية العامة والحالات الإعرابية العلامية الخاصة[٨]. ولم يبتعد الدارسون الآخرون عن هذه السّمات الوصفية في الجانب التنظيري، كدراسة الدكتور النّمر التي أتت تلبية لاهتمامات الباحث العربي اللغوية، ولاسيّما الرّغبة في التّعاطي مع الأنماط التّعبيرية الشكلية اللافتة على أساس ترابط الخصائص الأسلوبيّة وتواصلها، وتوظيف آليّات الوصف والتّحليل والتّعليل واستجلاء سمات التّكامل العضوي بين المستويات المختلفة؛ سعياً إلى مقاربة خصائص المؤشّرات الأسلوبية المثيرة[٩].

إنّ مسألة التفاوت بين قَصْر الحمل على السّماع أو عدّه مسلكاً أسلوبيّاً تحليليّاً مقيساً، وتباين الرُّؤى حول وقوع الحمل على الجوار في القرآن الكريم من عدمه محاورُ توقّفت عندها جهود الدارسين المحدثين، وتناولوها بالدراسة الوصفيّة الشاملة لجانبي الإطار النّظري المؤسّس على موقع الظاهرة في التراث اللغوي، والإطار التطبيقي الإجرائي المعوّل فيه على منجزات المناهج البحثية تحليلاً وتوجيهاً[١٠]، فضلاً عن احتذاء أثر المناهج التّقليديّة في تناول ظاهرةالحمل على وفق الرُّؤية التقليدية القائمة على تقسيم نوع الجوار المحمول عليه إلى تجاور الألفاظ وتجاور الأحوال، وما يترتّب عليه من التقسيم الثنائي الثانوي[١١]، وأظهرت بعض الدراسات ميلاً نحو الاجتهاد في توسيع موارد الحمل تحت تأثير الجوار الصّوتي، لتشمل مظاهر شكلية تركيبية أُخرى يسري فيها التّأثر الصوتي، ولم تُشمَل في منظومة القياس اللغوي المرخّص فيه، كصرف (سلاسلاً) الممنوع من الصّرف؛ حملاً على مجاوره المصروف (أغلالاً)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ٤﴾. (الإنسان: ٤)، وصرف (قواريراً)؛ حملاً على مجاوره المصروف (دانية)، في قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلٗا ١٤ وَيُطَافُ عَلَيۡهِم بِـَٔانِيَةٖ مِّن فِضَّةٖ وَأَكۡوَابٖ كَانَتۡ قَوَارِيرَا۠ ١٥﴾. (الإنسان: ١٤-١٥)[١٢]. وهذا التوسّع في أشكال الحمل يندرج ضمن مظاهر التأويل للنّمط العلامي/الحركي المغاير، المنحصر في مسألة التمكّن العلامي التام من عدمه المرتكزة كلّياً على الوضعيّات الصّوتية المفاجئة المقتضاة تواصليّاً، مع أنّ التّجاور المزعوم بين (دانية) و (قواريراً) ضعيفٌ ولا أثر له. كما أنّ التّجاور في تلك الشواهد قد يكون من باب الإتباع الصّوتي النّاجم عن تأثير الأصوات القويّة في الأصوات الضّعيفة في درج الكلام أو عند حصول المجاورة، فالتنوين أو الثيمةالعلاميّة المكرّرة أكثر قراراً وتحقيقاً من الحركة المنفردة[١٣]؛ لأنّ حركات الألفاظ المسبوكة نصيّاً تتنازع فيما بينها وتتآثر، ولا تثبت على حال، فيُحذف الضّعيف أو يُقلب أو يُمال[١٤].

ولم تقتصر جهود الدارسين المحدثين على توجيه أنماط التشكل الأسلوبي المفارق، على أساس قيمة التعليل بالأثر الصوتي السّياقي أو الموضعي على موضوعة المنع من الصّرف، بل شمل مفارقات علاميّة أخرى لا تندرج ضمن تلك الموضوعة، كتوجيه رفع البنية الإشارية المثنّاة (**هذان**) خلافاً للمقتضى النّمطيّ التركيبي المألوف، في قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾. (طه: ٦٣) على أساس التأثير الصّوتي التقدُّمي[١٥]، أو التّراجعي[١٦]، وتوجيه رفع (**الصّابئون**) مغايرة للقياس المفترض في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾. (المائدة: ٦٩)، على تجسيد المواءمة الموسيقية المنبعثة من صوت الواو المرتكز هندسيّاً في النّص[١٧]. وكذلك عدّ أسلوبيّة النّعت السّببي كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ﴾. (النّساء: ٧٥) مظهراً من مظاهر الحمل على الجوار؛ لفضّ إشكالية التّعارض والازدواج بين متطلّبات البنية الشكلية التركيبية ومتطلّبات البنية المفهومية الدّلالية[١٨]. في حين اقتصر بعضها على تناول الظاهرة ضمنيّاً، وتخصيصها بجانب من البحث والدراسة؛ بوصفها مسلكاً تأويلياً لمظاهر العدول عن منظومة الأحكام القياسية المستقرأة، وعدّها أوسع ظواهر العدول التركيبي في النّص القرآني[١٩]. فكانت نظرات تحليليّة مرتكزة على المزاوجة بين مبحث العدول؛ بوصفه خروجاً لافتاً عن الأصل الاستعمالي السّائد وابتعاداً عن الأحكام التجريدية المنظّمة، وبين مبحث الحمل؛ بوصفه وسيلة تحليلية لتأويل المخالفات التركيبية وإعادتها إلى أفق الاستقبال السّائد والتّلقي المألوف.

تؤشّر المساحة النّظرية التّداولية المثارة حول ظاهرة الحمل في دراسات المحدثين وقوع الخلط والتّداخل، بين موارد الحمل في توجيه الاستعمالات الأسلوبية المفارقة عند القدامى من العلماء، وتؤكّد على ضرورة الفصل بين قيم المحمول عليه والتفريق بين أنماطها التأويلية الممتدّة من الحمل على شكل البنية الوظيفية، أو على معناها الوظيفي، أو على عملها النحوي المتّصل بالإعراب.. ووفق ما يمثله كل نمط من تحقيق سعة المعنى وتعزيزه وتقويته وإكسابه صفة التّأثيريّة[٢٠]، غير أنّ هذا الخلط امتدّ إلى تداولية الحمل عند الدارسين المحدثين أيضاً، سواء التي تخصّصت بمستوى التعبير الفوقي المعجز تناولت حمل التغايرات الشكلية التركيبية، على مجاوراتها المتّصلة أو المنفصلة وفي إطار فكرة التّجاور بالنّسبة للألفاظ والأحوال ووفق مستويات النّظام التّواصلي المتباينة، مكتفية بإجراءاتالتحليل التطبيقي على النّماذج الأسلوبيّة المعجزة، من خلال توصيف مظاهر الإنكسار والتّصدُّع في مسار النّسق النّمطي وتوجيهها وفق النّظرات والرُّؤى التحليلية المقرّرة في الدرس اللغوي، كتوجيه خفض تابع الوصفية التقييدية (**محيط**) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ

﴿أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ ﴿٨٤﴾﴾. (هود: ٨٤) على مجاورة المخفوض بإضافة المتبوع إليه[٢١]، أو التي شملت دراستها في بُعدها النظامي الأوسع.

جاءت دراسة الدكتور فهمي حسن النّمر متماهية ودراستي الحَموز والبجّة، في استقصاء جوانب ظاهرة الحمل في التراث اللغوي واستعراض المواقف البحثية إزاءها. ويبدو أنّ سعة المساحة البحثية واقتصارها على مظهريّة الحمل الأُسلوبية مكّنت الدارسين من استيفاء خصائص الاستقصاء والاستقراء والاستعراض. ولم يقتصر تمهيد الدكتور النّمر لمصطلح الحمل على دراسة أوّلية المصطلح وماهيّته المفهومية، بل شمل دراسة طبيعة حركة المجاورة وتأكيد كونها حركة صوتيّة مجتلبة؛ لتحقيق المناسبة الموسيقية النّغمية بين البنيتين المتجاورتين، متابعاً في أنّها لا تمثّل حركة إعراب أو بناء، وأن لا عامل فيها[٢٢]. والحق أنّه لا عامل فيها من جهة قوانين الصّناعة النّحوية ومقرّراتها، لكنّها بُعدٌ لفاعلية التأثير الصّوتي القائم على المناسبة والانسجام. وإذا كان خيار الدكتور النّمر في توجيه أنموذج الحمل على المجاورة المتداول (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) مستنداً إلى توصيف منظومة التّوجيه التحليلي التّداولية، وترجيح رؤية رفع التّابع الوصفي (خرب) على رؤية الخفض على المجاورة التي لم يمنعها، بل عدّها خياراً ثانوياً مقصوراً على السّماع المغني عن التّأويل والتّقدير بالحذف أو الإضمار؛ حملاً واقعياً على ثيمة المتبوع العلامية[٢٣]،فإنّ رؤية المعاصرين له واللاحقين تابعت النّظرة اللغوية الموجّهة بالخفض على الجوار المنفصل لفظياً[٢٤]، لكونها تجسيداً للحس الجمالي الموسيقي للعلامات الإعرابية، وتحقيق السُّهولة في النُّطق والسّماع[٢٥].

وقد عبّر الدكتور تمّام حسّان عن الحمل على الجوار بأنّه إعراب الجوار، محلّلاً طبيعة العلاقة التركيبية المزدوجة على جهتي الأصل القياسي المقتضى والفرع الاستعمالي المنزاح، في ضوء فكرة التّرخّص العلامي المرتكزة على نظرية تضافر القرائن. فالمناسبة الصوتية بين المتجاورين متأتية من المناسبة المعجمية بين عنصري التبعية الأصليّين، والمفارقة المعجمية المفهومية العقلية بين المحمول والمحمول عليه؛ لتكون المناسبة الدلالية المفهومية منطلقاً تسويغياً لانفصام الرّابط العلامي، بين طرفي العلاقة التبعية وحصول المناسبة الحركية التّجاوريّة[٢٦].

تتوزّع عناصر الصّياغة التركيبية على محور الأداء في سلسلة التّصويت؛ لتكون الكيفيّات العلامية المتعاقبة على أواخر البنى النّصيّة فاعلة ومؤثّرة، في تشخيص المعنى ومثوله في إحكام مفاصل الخطاب داخل نسيج الكلام[٢٧]. لقد أظهر الدّارسون المحدثون نزوعاً بيّناً نحو توسيع دراسة أُسلوبية الحمل على الجوار/المجاورة، لتشمل أبعادها اللغوية المختلفة فلا تقتصر على البعد النحوي من جهة، واستقصاء شواهدها الاستعمالية في مختلف مستويات الخطاب الفصيحة من جهة ثانية. ويكشف الواقع الوصفي التحليلي لمعالجاتها التطبيقية صعوبة الفصل بين البعدين النّظري والتطبيقي، فقد ازدحمت القيم الوصفية

عند كل معالجة إجرائية، إذ عالجت دراسة الدكتور النمر ظاهرة الحمل على المجاورة على نحوٍ تفصيلي، في ضوء الأبواب النحوية واللغوية المشتملة على نماذجها الاستعمالية الفصيحة، فخصّص الفصل الثاني من دراسته لمعالجة المجاورة في الدراسات النحوية، موزّعاً محاورها المتّصلة بالحمولات العلاميّة ووظائف الأبواب النحوية على مباحثه، ففي محور (الجر على الجوار في علاقة النعت التبعيّة) عرض تباين المواقف اللغوية في الاشتراط لهذا الحمل من عدمه، وقيمة الاشتراط المتمثلة بوجوب المطابقة العددية والنوعية والتعيينية، بين عامل المجاورة/المجرور المجاوَر والتابع النّعتي المحمول عليه علامياً خلافاً لمتبوعه[٢٨]. وكانت أغلب النماذج التطبيقية من شواهد الشعر العربي، كقول ذي الرّمّة: (البسيط)

تُريـــك سُنّة وجـــهٍ غيـــرِ مقرِفـــةٍ ملســـاءَ ليـــس بها خـــالٌ ولا نُدَبُ[٢٩]

بجرّ (غير) مغايرة لمقتضى تبعيّته لمكوّن التقييد المفعولي، الذي انحصرت قيم معالجته في وصف موضع الشّاهد وتحليل طبيعة المناسبة العلامية الماثلة، من دون الاجتهاد في تعليلها وبيان دواعيها[٣٠]. وبمثل هذا المنهج جرت معالجة محور (الجر على الجوار في التوكيد) ، كقول أبي الجرّاح العُقيلي: (البسيط)

يـا صـاحِ بلـغ ذوي الزّوجـات كلّهـم أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرى الذّنبِ[٣١]

بجرّ مكوّن التّوكيد اللفظي (كل) إتباعاً لمجاوره المجرور بالإضافة (الزّوجات) ، مع أنّ تبعيّته لمقيّد التبليغ المفعولي تقتضي نصبه بالحركة العلامية القياسية[٣٢]. وهذا دليلٌ على أنّ إشغال موقع المفعولية بالقيمة اللفظية ذات النّمط العلامي الفرعي/الثانوي جعله _ في سكونه وميله نحو الكسر_ أدّى دوراً كبيراً، في تشكّل مظهرية التّكسّر الصّوتي وتهشيم مرتكزات النّمط القاعدي، وتعزيز حضور الحركة المدّية التعليقية القصيرة على السّطح اللساني المتفاعل علامياً.

يُلاحظ على منهجيّة الدكتور النّمر التفاوت والممايزة في التعاطي مع ظاهرة الحمل على المجاورة، بين نماذجها الاستعمالية في مستوى الخطاب القرآني وبين نماذجها في الاستعمالات العربية. ففي حين اتّسمت معالجاتها في الاستعمالات العربية الفصيحة ولا سيّما الشعرية منها بموافقة الآراء والتّوجيهات اللغوية الواصفة، جاءت معالجاتها القرآنية على خلاف ذلك إذ عكست عتبتها التّنظيمية (القول بالمجاورة في القرآن الكريم) رفضَ وقوع المجاورة في القرآن الكريم، وهو ما أدّى إلى توجيه آليّات البحث وأدواته الوصفية التحليلية إلى استعراض التوجيهات اللغوية المتباينة ومحاولة التّرجيح فيما بينها أو تكوين رؤية تحليلية معينة، كمعالجة (الجر على الجوار في علاقة العطف النّسقي التبعيّة) التي تأسّست على بيان نظرات القبول به أو رفضه، كما في دراسة قراءة خفض التّابع النّسقي (أرجلكم) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾. (المائدة: ٦) في ضوء إيضاح قيم التّحليل الوصفي المتباينة بين إجازة جرّه على الجوار، وجعله شريكاً للرؤوس في المبنى العلامي اللفظي من دون الحكم المعنوي (الغسل) ، الذي تُشارك فيه الوجوه قائلاً بإضفاء هذه الإجازة

على شواهد الجر على الجوار في النعت في الصور الأسلوبية الأخرى، كتوجيه قراءة خفض معمول التبعية النعتيـة اللـوني (خُضـر) في قولـه تعـالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴿٢١﴾﴾. (الإنسان: ٢١) ، أو منع الجر على الجوار في علاقتي النّعت والعطف التّبعيّتين في القرآن الكريم، وعدّ (أرجلكم) و (خُضر) شريكين لـ (وجوهكم) و (ثيابُ) على التّوالي، وفي جهتي الحكم اللفظي الشكلي والمعنوي الدلالي[٣٣]، مستدلاً لرأي الإجازة في علاقة التبعية النسقية بقول زهير بن أبي سُلمى: (الطويل)

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً[٣٤]

وقول الأخوص الرّياحي: (الطويل)

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلّا ببَينٍ غرابها[٣٥]

والثّابت أنّ البيتين ممّا يُستشهد به لغوياً لأسلوبية العطف على التّوهّم، وإجراء التّابع النّسقي بالخفض على توهُّم خفض المتبوع، وفي سياق جملة النّاسخ الفعلي الدّال على النّفي[٣٦]. ويبدو أنّ الدكتور النّمر وقع في الخلط والتّوهّم في طبيعة توظيف الشواهد الاستعمالية، وهو ما يترشّح عنه خلطٌ بين الحمولات؛ بوصفها وسائل تأويلية، يُضاف إلى الخلط الحاصل أصلاً نتيجة المراوحة بين قصر الحمل على الجوار على المبحث النحوي ووفق خصيصته العلامية، وبين إعمامه ليشمل المباحث والمستويات اللغوية المتواصلة، الذي انتاب أغلب الدراسات[٣٧].

وإذا كانت رؤية الدكتور النّمر قائمة على متابعة جمهور النُحاة في تبنّي فكرة أنّ الرّفع على الجوار ضمن مظاهر العلاقة التبعية يتّسم بالنُدرة وقلّة الورود في الاستعمالات، والاكتفاء بعرض واقعه اللغوي المختَلف فيه فإنّه _ في سياق سورة المائدة _ ينساق وراء مقاربة أبعاد التأويل الشكلي بين حدثَي الغَسل والمسح، في ضوء الآراء الفقهية والمذهبية واختلافاتها في استنباط الأحكام الشرعية، فناقش الرُؤية الموجّهة بأنّ المسح محمولٌ على الغَسل، وأنّ قراءة خفض الأرجل بالإتباع النّسقي اللفظي على مجانسة حركة المجاوَر المخفوض، أو الإتباع اللفظي والمعنوي على الرؤوس لا يتعيّن معها عدُّها ممسوحة بالمعنى. ولكنّه خلص إلى تبنّي قيمتها التّوجيهية القائمة على إشراك الأرجل بحكم الغَسل وتقييدها به على قراءة نصب (أرجلكم) ، أو على قراءة جرّه بالعطف على مقيّد المسح المفعولي، وما يترتّب عليها من التّفاوت في مضمونية المسح بين عنصري العلاقة التّبعية، ليكون مسح الرُؤوس مضموناً مادياً حقيقياً، ومسح الأرجل مسحاً مجازياً ظاهرياً مراداً به الغَسل؛ ولأجل الفكاك ممّا استشعره من الحرج المترتّب على صعوبة المسلك الحجاجي لهذا التّوجيه، فقد استعرض النّظرات الوصفية التحليلية التي سوّغت بمجملها حمل المسح على معنى الغَسل[٣٨]، وانتهى إلى ((وجوب تنزيه كلام الله تعالى عن مثل ظاهرة الجر على الجوار في العطف))[٣٩].

وواضحٌ أنّ رؤيته التوجيهية هذه تتأسّس على أبعاد المنهج العقدي،ولم تستثمر معطيات الوصف التحليلي المستقراة في مناقشة الآراء والتّوجيهات اللغوية، وتوجيه النماذج الاستعمالية المدروسة وتعليلها؛ لأنّه حين أقرّ أنّ الجرّ على الجوار مشروطٌ بأمن اللبس لم يتحرّ ذلك في تحليلاته، فبؤرة الإنزياحالعلامي المحمولة على الجوار في آية المائدة (أرجلكم) غير مأمونة اللبس التركيبي، من جهة احتمالها التعليق بالمسح أو التقييد بالغُسل، وهو ما لم يلتفت إليه الباحث، فضلاً عن مخالفته مقتضيات التّشكل اللفظي الصّريح المتجسّد نصيّاً، والمتمثل بتوظيف قيمتي الحدثين المتنازعين. إنّ نزعة التّعصّب والمغالاة في إصدار الأحكام الشرعية الشائعة في الأبحاث العقدية دفعته إلى إسقاط محمولاته الفقهية على منطلقات التحليل التوجيهي، وفرضت عليه القول بازدواج قيمة الغُسل المضمونية في الملفوظين اللسانيّين المتباينين، والحكم به مطلقاً وعلى أيّة حال، وبذلك تعزّزت قيمة الاحتجاج اللغوي التحليلية التعليلية القائمة على مدخلية الحاجز النّسقي، في منع المناسبة الصّوتية العلامية أو إضعافها[٤٠]. فكان من الأجدى اتّخاذ البعد المعنوي مقياساً في فهم طبيعة التّشكل النّسقي العلامي[٤١]. بل لابدّ من استحضار معطيات الشكل والمضمون وربط المفهوم النحوي بالمفهوم الدلالي؛ للقيام بالممارسة التأويلية[٤٢]؛ لأنّ قصر الاهتمام على توجيه الأصوات العلامية الفارقة، في ضوء البعد الشكلي المجرّد يقود إلى تغييب المضامين التواصلية المقصودة وإغفالها[٤٣].

حدّد الدّكتور قاسم محمّد صالح هدف دراسته بتعليل خروج التابع في حركته الإعرابية عن حركة متبوعه الحقيقي، واستبدالها بحركة عامل المجاورة المتقدّم عليه وتوجيهه وتفسيره، وعدم الاكتفاء بقيم التوصيف والعرض للشواهد الاستعمالية ووجهات النّظر اللغوية الدائرة حولها. وقد اتّخذ من إيضاح مناهج الدارسين القدامى والمحدثين، القائمة على توسيع دائرة التّعاطي مع ظاهرة الحمل وفتحها على المستويات اللغوية من جهة، والخلط بين أنواع الحمولات المختلفة من جهة ثانية منطلقاً لانتقاد قصور تلك الجهود عن تعليل الظاهرة والكشف عن غاياتها وأبعاد تشكلاتها، واقتصارها على قيم الوصف اللغوي العام والاختلاف حولها بين الإجازة المشروطة بالسّماع أو الإنكار القائم على التأويل والتقدير، ومدخلاً لتحديد المجال البحثي لدراسته وتخصيص آليّاته التحليلية بمظهرية المفارقة العلامية في إطار العلاقة التّبعية، والتركيز على الجوار المنفصل ضمن المستوى النّحوي[٤٤]. وفي ضوء ذلك جاءت مفاصل الدراسة متجاوبة مع سمات التوصيف وعرض الشواهد والتوجيهات والموازنة فيما بينها، فضلاً عن السّعي الحثيث إلى تحليلها وتعليلها ومقاربة خصائصها السّببيّة على سطح الأداء التّواصلي.

إنّ العدول عن المطابقة النوعيّة/الجنسية بين طرفي العلاقة التّبعية لايُعدُّ مظهراً من مظاهر الحمل العلامي على الجوار، فتوظيف المتمايزين نوعيّاً في إطار العلاقات التّبعية القائمة على التّرابط والتّشاكل يستند إلى قيم التأويل المضمونية المتّصلة بالبنية الباطنية العميقة، ومن ثمّ فإنّها مصداقٌ للتواصل والإسهام المتبادل بين مستويي الشكل النحوي والمضمون الدلالي، وإنْ كان إسهامها مستنداً إلى المفارقات العلامية

النوعية القريبة إلى المستويين الصوتي والصرفي منها إلى المستوى النحوي، وهو ممّا استدركه الدكتور قاسم على الدارسين المعاصرين، فقد عدّ تذكير المؤنّث وتأنيث المذكّر مظاهرَ اجتهادٍ في دراسة الدكتور حنّا حدّاد، شأنها شأنَ اجتهاده في إبتداع مظاهرَ جديدة للحمل على الجوار كصرف الممنوع من الصرف حملاً على مجاوره المصروف(٤٥). والحق أنّ الدكتور النّمر سبق إلى تناول هذا النّمط العدولي، في مبحث اكتساب الخصائص النوعية/الجنسية حملاً على الجوار، مستدلاً على ذلك بالشواهد القرآنية المباركة وشواهد الاستعمالات العربية الفصيحة، كقوله تعالى:﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾. (الأعراف: ٥٦) الذي تنوّعت وسائل المعالجة الإجرائيّةلمفارقته العددية عند الدكتور النّمر بين وصف الاختراق الحاصل لمنظومة التطابق النوعي المفترض إسناديّاً، ومجيء المسند في جملة النّاسخ الحرفي المؤكّد مغايراً المسند إليه في الثيمةالعلامية الجنسية، وبين عرض منظومة توجيهاته اللغوية، ولا سيّما رؤية حمل المغايرة على اكتساب المسند إليه الاسمي المؤنّث (رحمة) خاصيّة التشاكل النوعي مع المسند المذكر (قريب) ممّا أُضيف إليه، المشروطة بجواز حذف المضاف المفارق نوعياً وإقامة المضاف إليه مقامه مع تحقّق الفائدة والإفهام(٤٦)، أو التوجيه في ضوء الأبعاد التأويلية المتاحة في البنية الصرفية (فعيل) ، بحملها على البنية المصدرية أو المفعولية اللتين يسوغ الإخبار بهما عن الجنسين(٤٧)، أو الإشارة إلى أنّ مظهرية التفريق بالعلامة النوعية مرحلة لغوية متأخرة، اقتضتها حاجة بعض الصيغ الإفرادية المنفتحة نوعياً إلى التخصيص والتعيين(٤٨). مثلما سبق إلى عدّ صرف الممنوع من الصّرف؛ حملاً على مجاوره مظهراً من مظاهر الحمل على المجاورة(٤٩)، وهو ما يُظهر قصور النظر البحثي عن استقراء الدراسات الأُسلوبية المماثلة. ولم يتطرّق دارسو الإمتداد الشّكليّ المرافق لمقتضيات الإتّساع الدلالي في الخطاب القرآني السامي، إلى مصطلحات الجوار أو المجاورة، والإجتزاء بتأكيد كونه مظهراً لاكتساب الخصائص النوعيّة وتبادل المزايا الجنسيّة بين المتضايفين(٥٠)، فتنفلت اللغة من سيادة الأنماط المألوفة، وتتحرّر من سيطرة المفاهيم النظرية المعيارية(٥١).

وقد استندت المعالجات الإجرائيّة إلى معطيات التّناص القرآني في مناقشة توجيهات النّماذج التطبيقية؛ بوصفها مفسّراً ضمنيّاً نصيّاً، كالاستدلال بقوله تعالى:﴿ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾ ﴾. (الشورى: ١٧) ، وقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾ ﴾. (الأحزاب:٦٣) على ردّ رؤية اكتساب الخصائص النوعية بالمجاورة؛ إذ لا وجود ماديّاً للمجاور اللفظي المسوّغ للمفارقة التركيبية المتشكلة نصيّاً، وخلق المطابقة النوعية المفترضة، الأمر الذي

ألجأه إلى ترجيح الرُّؤية التأويلية المستندة إلى القيم الصَّرفية، وفتح حدود المباني الوظيفية وتحييد قيمها العلامية النوعية/الجنسية، في ضوء الاستعمالات العربية الفصيحة. ويتَّضح من خلال وصف الواقع التَّحليلي التداولي لشواهد المفارقة الأُسلوبية تعدُّد قيم المحمول عليه وازدواج معايير تحديده وفق الإمكانات التأويلية المتاحة، ولا سيَّما أنَّ توظيف سمات التَّطابق النوعي يخضع لمحدِّدات النِّظام التَّواصلي المألوف، وبخلافه يؤدي إلى تشكيل مقولات تركيبية غير صحيحة[٥٢]، ولكنَّ حقيقة الاستعمالات الأسلوبية العالية وبخاصَّة الاستعمال القرآني المعجز تقتضي التَّعامل مع خصوصيَّاته التَّشكلية على نحوٍ واقعي، يأخذ بنظر الاعتبار سُموَّه البلاغي الممثل للفوق البياني؛ لأنَّ تحوُّلات النص التركيبية وتشكلاته الأُسلوبية تقود إلى حقائق تعبيرية خاصَّة به، لا تتحقَّق من دونها[٥٣].

حاول الدَّارسون المحدثون الارتقاء بالأُسلوب القرآني اللَّافت إلى مستوى الإعجاز المقرَّر فيه، في ضوء استنطاق خصائص التَّقاطع النوعي بين طرفي العلاقات التركيبية القائمة على الترابط والتلازم، لكنَّ كلاً منهم باشر مهمَّته من زاويته البحثية المميِّزة ، فإذا كان الدكتور حنَّا حدَّاد تابع الدكتور النَّمر في شمول مظاهر العدول عن المطابقة النوعية ضمن مباحث الحمل على الجوار/المجاورة العلامية، وتوجيهها وفق النَّظرات التأويلية المتاحة[٥٤]، فإنَّ الدكتور قاسم خالف في عدِّها مورداً للحمل على المعنى، مؤكِّداً أن لا مدخليَّة لها بأُسلوبية الحمل على المجاورة اللفظية[٥٥]. ولعلَّ منطلق الدَّارسين النَّمر وحدَّاد في الشمول يتمحور حول رؤية اكتساب الخصائص الجنسية بين المتضايفين المتجاورين؛ لأنَّها القيمة التوجيهية الوحيدة المتَّصلة بالجوار الموقعي في السِّياق النَّصي، مع أنَّها لم تكن خياراً ترجيحيَّاً للدكتور النَّمر؛ لأنَّ من المناسب أن يقترن التَّدقيق فيما يطرأ على البنية السَّطحية الظاهرة من الطَّوارىء اللغوية اللَّافتة، بما يترتَّب عليها من المضامين؛ لتكون منطلقات البحث والتَّحليل مرتكزة على التَّرابط بين بُعدي السَّطح الظاهر والباطن العميق[٥٦].

تُعدُّ المفارقة النَّوعية الماثلة في سياق سورة (الأعراف: ٥٦) من النَّماذج الأُسلوبيَّة المعجزة، التي حظيت بمساحة واسعة من البحث التَّداولي، تباينت توجيهاتها وفق معطيات المبحث التَّأريخي، المؤسَّسة على الأصل النَّوعي في الاستعمالات التَّواصلية، واتَّسمت تداوليَّته البحثيَّة بسمات المنهج القائم على الرَّبط والمزاوجة بين النماذج الأُسلوبية المشاكلة في مستويات التخاطب المختلفة. إذ يتماهى مبحثه التداولي ومبحثَ الإخبار عن المؤنَّث بالمذكَّر في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾. (التَّحريم: ٤)، في تأشير الاعتداد بمرحلة ما قبل التَّفريق العلامي بين الجنسين، فالتَّشكل الإفرادي التَّذكيري (قريب، ظهير) تشكُّلٌ تأنيثيٌّ اعتباريٌّ مستغنٍ عن الفارق العلامي المميِّز، وهو المسوِّغ للتآلف التركيبي المغلَّف بسمات الإبداع والفرادة[٥٧]. فهذا التوجُّه اللغوي يُظهر تحيُّزاً نحو أحد الجنسين، مبنيَّاً على مقولة الأصالة والفرعيَّة في الجنس اللغوي المقترنة بفكرة التَّكوين الأولى، وعدَّ الذكورة أصلاً للأُنوثة تأسيساً على الفهم القاصر

للنص المبارك، فأصبح من الطبيعي تغليب الأصل على الفرع؛ تعويلاً على معطيات المنهج التّابعي التّاريخي، وتحقيق الاتّساق مع الفكرة الجوهريّة للوجود[٥٨]، أو عدُه مظهراً للحمل المعنوي وتوجيهه في ضوء معطيات البُعد المضموني، بحمل قيمة المغايرة النوعية (**المسند/المسند إليه**) على ما يُوافق مقتضيات السّياق، ويُعيدها إلى جادّة التّطابق[٥٩]. فهذا التّوجيه يحاول التوفيق بين حقائق المضمون الثّاوية في العمق البنيوي وإمكانات تأويل شكله المادي الإبداعي الطّافي على السّطح، ووفق عناصر الحقل الدّلالي المشترك الممتدّ على طرفي التّمايز النّوعي.

يتّضح _ من خلال ملاحظة معطيات الوصف التحليلي لطبيعة الصياغة القرآنية الفريدة، القائمة على إخلاف التوقع لمقتضيات التطابق النوعي _ أنّ التّجاور العلامي المحمول عليه وفق رؤية اكتساب الخصائص الجنسيّة ينماز عن التّجاور العلامي الإعرابي المحمول عليه في الحالات الإعرابية، ولاسيّما حالة الجر؛ لكونه مظهراً للتأثر اللغوي بين طرفي العلاقة النّسبيّة الإضافيّة المتلازمين، زيادةً على طبيعته في التّأثير التّراجعيّ (**تأثير اللّاحق بالسّابق**)، ليتّسم التّشكل الإضافي بازدواج مزايا التّعريف والتّخصيص النّوعي الوظيفيّة. وبما أنّ ((خرق التّوقع والخروج عن المألوف معيارٌ مؤسّسٌ؛ كي يُحقّق النص أدبيّته))[٦٠]، فإنّ للبحث في المطابقة والاختلاف دوراً فاعلاً في مقاربة القيم الوظيفية المقصودة، في ضوء عمليّات المعالجة والنّقل والتّحويل؛ تقريراً لفعل التّأويل المستند إلى سمات الفرادة والتّميّز، ووصولاً إلى تحصيل الفهم المقتضى ومقاربته واقعيّاً[٦١].

ولمّا كانت البنية العميقة للنص القرآني مؤثّرة في الكيفيّة الآليّة، التي يتشكّل في ضوئها مستواه السّطحي؛ بوصفه تمثّلاً مادياً ملموساً للطبقات المضمونية المغيّبة في العمق[٦٢]، فإنّه من المهم أن يُعوّل على معطيات القراءة النّصيّة الشاملة، في تحليل التّراكيب الأسلوبية اللّافتة وتوجيهها؛ لأنّها تستثير الغائب الدلالي المكبوت بقدر استثمارها للحاضر الشّكلي الملفوظ[٦٣]. فقد يكون التّوسُّع في إسناد المذكر (**قريب**) إلى المؤنّث المنسوب إضافياً إلى المذكّر (**رحمة الله**) مترتّباً على التّوزيع الأسلوبي لمكوّنات المصفوفة اللسانية النّصية الوظيفية المختارة، وهو ما يقتضي إخضاع السّياق النّصي للمكاشفة والتحليل وتفعيل قيم الترابط الوظيفي، بين مكوّنات بنيتيه المتواصلتين؛ ولأجل ذلك فلابدّ من تثبيت ركائز التّحليل ونقاطه على المسار الدلالي للنّص، وتوثيق قيم التّأثير المتولّدة عنها[٦٤].

يكشف سياق المفارقة النوعية عن تلازم مضامين الرّبوبيّة والألوهيّة، في تركيب النّاسخ الحرفي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾. (الأعراف: ٥٤-٥٦) ، والملاحظ على التركيب التوكيدي تشكله وفق الموازنة البنائية الحاصلة بين طرفي العلاقة

الإسنادية الاسمية، وتركُزه في قيمة الألوهيّة المخبَر بها، التي مثّلت بؤرة للمضامين الوصفية الحدثية المقرّرة لمعاني الاقتدار والتّمكّن. ويتعزّز تقرير تلك الموازنة في تعبير الثّناء (تبارك الله ربُّ العالمين)، وفي بيان هيئة الدُّعاء المقتضى وإيضاح كيفيّته المستندة إلى قيمتي التّضرُّع والخُفية المنسجمتين وقيمَ التّنوُّع والانفتاح المضموني، المكتنزة في جهة التقييد المفعولي لصيغة الدُّعاء الطلبي الموجّه به (ادعوا ربّكم تضرُّعاً وخفية إنّه لا يُحب المعتدين). وكذلك في إجمال الغايات الدعائية المشتملة على المفارقة النوعية الماثلة (وادعوه خوفاً وطمعاً إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين). إنّ إخضاع هذه المفاصل النّصيّة البنيوية للمعاينة والفحص والتّجزيء يُفصح عن ثُنائيّات توظيفيّة مترابطة ومتوازنة، ويُظهر تماسك البناء النّصي على مستويَي السّطح الظاهر والباطن العميق[٦٥]. فهيئة الخضوع المزدوجة (تضرُّعاً وخُفية) منسجمة ومكنونات وصف الرُّبوبيّة، ومُبرّرة بتأكيد نفي المحبّة عن المتجاوزين لتلك الكيفيّة المخصوصة، فيُخضَع له سبحانه بصفته الرُّبوبيّة، وجليٌّ ما في ذلك من الرّعاية والمداراة لنفسيّات المأمورين بالدُّعاء. في حين اتّسقت قيمتا الغاية الدُّعائيّة (خوفاً وطمعاً) مع الثّيمة اللفظية المقصودة بالإجابة والتّلبية، المقرّرة في بُعدها التّعليلي التّوكيدي (إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين). كما أنّ التّصريح بمقيّد الهيئة الدُّعائيّة المقتضاة (ربّكم)؛ بوصفه مقابلاً تناسبيّاً لوضعيّتي الخضوع يُناظر إضماره مع الغاية الدُّعائية، مثلما أنّ إضماره مع البعد التّعليلي التّوكيدي هناك يُقابل التّصريح المزدوج به هنا (رحمة الله). وإذا كان في تجاوز الهيئة المقتضاة في دُعاء الرّب اعتداءً، لا يُوجب محبّته سُبحانه فإنّ القصد إليه جلّ وعلا لدفع الشّر (خوفاً)، وجلب الخير (طمعاً) يُوجب تلبُّس الدّاعين بالإحسان، ويكشف عن أنّ قربَ الرّحمة من المحسنين متعلّقٌ بثيمتَي الرُّبوبيّة والألوهيّة، المتلازمتين على امتداد مساحة المرتكزات النّصيّة المثبّتة، المتوحدتين في التّعبير الإضافي النّسبي (رحمة الله).

كما أنّ دعوته سبحانه وتعالى لغايتي الخوف والطّمع الإجماليّتين يُقرّر _ فضلاً عن مظاهر الرّحمة والفضل _ مظاهر القُدرة والتّمكُّن في الإجابة؛ لأنّ السّياق المؤسّس على معاني الرُّبوبيّة المكثّفة والألوهيّة الموصُفة حدثيّاً يُنبيء عن أنّ (رحمة الله)؛ بوصفه محورَ الإسناد في بُعده التّعليلي توظيفٌ أسلوبيٌّ عالي التّأثيريّة؛ لاكتنازه مزايا الرُّبوبيّة ممثّلة بلفظ الرّحمة، ومزايا الألوهيّة ممثلة بلفظ الذّات القدسيّة، وبذلك شكّل مقابلاً دلاليّاً لكُنه الدُّعاء وماهيّته. فالإخبار بـ (قريب) إخبارٌ عن القيمتين المتضايفتين، لتكون بؤرته البنائية ذات الطبيعة التّذكيريّة الغالبة منصرفة إلى محور التّعريف النّسبي / لفظ الجلالة ؛ لأنّ ذات الألوهيّة تجلٌّ للقدرة على معاني الخلق والاستواء والإغشاء والتّسخير، التي بها استحقاق معنى الرُّبوبيّة بمضامينها المطلقة، وهي المخصوصة بالدُّعاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾. (البقرة: ١٨٦) ؛ لذا جاء الخبر مطابقاً نوعها المشتمل على نوع ثيمة المضامين الرُّبوبيّة. فالقرب من المحسنين متّصلٌ بثيمة الرُّبوبيّة الكليّة (رحمة)، وبثيمة الألوهيّة

(الله)، فعادت صيغة الإسناد الخبري المشكّلة للمحتوى الحدثي العام المطلق (قريب) على الأصل المؤسس لاستحقاق معنى الرُبوبيّة. فمثلما أنّ الإخبار عن المتعاطفين بالتّثنية لا يخصُّ واحداً منهما، ((بل هو خاصيّة للمركّب الحدّي الذي يعلو المتعاطفين))[٦٦]، فإنّ بالإمكان إرجاعَ ضمير الإفراد على عنصري المركّب الإضافي، اللّذين لا يكاد أحدهما ينفرد عن الآخر[٦٧] أيضاً. وهذا ما ألمح إليه العديد من الدارسين المحدثين حين وجّهوا بأنّ صرف الصّيغة المشتركة نحو التذكير، خلافاً للمقتضى النّمطي المألوف استعمالياً يؤشّر ازدواج قيمة القرب الإسنادي وتوزُّعها بين مكوّني التّركيب الإضافي، فالرّحمة/الرُبوبيّة قريبة من المحسنين، وكذلك الذات الفاعلة فيها والمتّصفة بها، فجُمع القربان معاً قربه سبحانه وقرب رحمته، فقُدّمت الرّحمة وأُخبر عن الذّات[٦٨]، وتحرّوا سمات الإتّساع الدلالي المترتّبة على أسلوبية التّنافي النّوعي، مشيرين إلى أنّ هذا الأسلوب يُجسّد خصائص تعبيرية استثنائية، تتمثّل في توسيع دائرة المعنى لتشمل المتضايفين معاً، لا تتجسّد عن طريق النّسق التركيبي السّائد[٦٩]. وهذا تأكيدٌ على أنّ نمط السّياق النّصيّ بصورتيه الشكلية والمضمونية فاعلٌ في المتغيّرات والانزياحات التّركيبيّة الطّارئة على أجزائه البنيوية المتكاملة[٧٠]؛ لتكون تلك الخاصيّات الأسلوبيّة المميّزة أساساً لإنتاج الحقائق المضمونيّة الخارجة عن الماقبليّات المسبقة من الأحكام، ومؤثرة في إصدار الحكم بفرادة الأسلوب النّصي المعجز وجماله وشعريّته[٧١]. وإذا كان دعاء التّضرُّع والخُفية مقترناً بسمات الرُبوبية من دون الألوهية فإنّ دعاء الخوف والطّمع يقترن بهما معاً، وهذا ما تفرضه معطيات الواقع اللساني المتجسّد. كما أنّ تقرُّر مكنون المرغوب فيه/المدعو لأجله اقتضى مجيء رسم المعمول الاسمي للنّاسخ الحرفي (رحمت) متجاوباً ومضامين ذلك الغرض، فمفارقة توظيف اللاحق الصّوتي ورسمه بالصُورة التخطيطية المغايرة للتّوقّع الاستعمالي المنمّط يواكب تصوير ظرفيّة الفضل والإنعام ووعائيّة الإجابة المجملة، زيادة على إمكان تصويرها الهيئة الدُعائية المخصوصة، فيكون الدّعاء الموجّه بقيمتيه المزدوجتين مستوفياً شرائط تحقّقه، منفتحاً على موارد الاستجابة من جهتي القدرة الألوهيّة والرّحمة الرُبوبيّة، فهو متحقّقٌ مستجاب. وقد يكون في طلب الدّعاء المجمل على جهتي الخوف والطمع تحفيزٌ على مداومة الارتباط الرّوحي وتواصل الاعتقاد بفقر الذات الدّاعية وغنى الذات المدعوّة، واستعجالٌ لتحصيل مضامين الرّحمة المعدّة المهيّأة.

إنّ إعمام نتائج التّحليل لمستوىً خطابي معيّن على المستويات الخطابية المختلفة، ولاسيّما المستويات الرّفيعة ذات الخصوصيّات النّظميّة المعجزة، ومنحها صفة السّيادة والاطّراد يُسبّبُ هدراً في المؤشّرات الأسلوبية الشّافة عن وجوه التّفاوت والتّمايز، ويُؤدّي إلى إصدار أحكام نقديّة تحليلية موسومة بالتّشابه والتّماثل والتّنميط[٧٢]. وهكذا يتقرّر اتّصاف النّص بتعدُّد المراكز التلفظية لبنيته السّطحية، وبأحادية كونه/مركزه الدلالي في بنيته العميقة، حتى إذا ما طفا إشكالٌ بنيويٌّ على السّطح التلفظي الظاهر حُمل على التّعدُّد والتّنوُّع، وعُولج في المركز الدلالي النّصي[٧٣]،ويتّضح أنّ الأداء العالي للخطاب القرآني

يشكّل صورة لطواعية اللغة ومرونتها، في استيعاب السّمات التعبيرية المتعدّدة على مستويي الشكل والمضمون(٧٤). وعلى هذا النحو تتم قراءة جماليّات المقول التواصلي في ضوء كيفيّاته التركيبية المتميّزة، ويتم الفكاك من النّزعة النحوية اللغوية المحتفيةبنمذجة النص، وإغفال أثر المؤشّرات الدلالية في المقاربات الشكلية اللافتة وتحقيق المفاضلة الموضوعية بين الوجوه الاحتمالية المختلفة(٧٥)، ويتقرّر أنّ أسلوبية الحمل خصيصة من خصائص الانفتاح في نظام الجملة العربية(٧٦).

يتميّز منهج الدكتور قاسم محمد صالح بالرُّؤية النقدية التحليلية، المستندة إلى سمات الوصف والتّحليل والتعليل للشواهد الاستعمالية الأُسلوبية الفصيحة، واتخاذها أدلّة على طبيعيّة التشكّل العلامي المفارق. إنّ غاية التّحرّي عن علل الانحرافات النّصيّة على مستوى نظام التّرميز الحركي، المؤسّس على منظومة القيم الوظيفية التواصلية فَرَضتْ على الدارسين التعامل مع العلامات؛ بوصفها أدنى مكوّنات التّآلف النّصي المتراصّ، ووفق ما تتطلّبه سياقات التّأدية التفاعلية من التّأثيرات المؤدية إلى زعزعة مبتنيات المستوى الوظيفي/الشكلي/النحوي، واختراق معايير الائتلاف النّمطي في إطار العلاقات التّرابطية التّلازميّة. وهذا ما تضمّنه منهج دراسة الدكتور قاسم من القيم الوظيفيّة، سواء في استعراض المواقف اللغوية والجهود البحثية والمعالجات التقليدية والحديثة، أو في المعالجات الإجرائية التطبيقية الخاصّة، المتمحورة حول حمل التّابع علامياً/إعرابياً على حركة المجاور المجرور بإضافة المتبوع إليه، وقطع الرّابط العلامي بين طرفي العلاقة التبعية خلافاً لمقتضيات الأُنموذج النّمطي السّائد(٧٧). وفي ضوء تخصيص المجال البحثي وتحديده على هذا النحو تميّزت الدّراسة، عن الدراسات الأُخرى ذات النّزعة اللغوية العامّة بمنهجها النّحوي الخاص.

وعلى الرّغم من تخصيصه هدف دراسته باستخلاص القيم السّببيّة لظاهرة الحمل على الجوار المنفصل على اختلاف مستويات التواصل اللساني، وتجاوز حدود الوصف والتحليل التي اقتصرت عليها جهود الدارسين السابقين، فقد كان لتوصيف أنماط التّشاكل والتداخل الصّوتي العلامي، واكتناه آثاره في الخروج عن الأحكام النحويّة المنظّمة حضورٌ واضحٌ في جميع مفاصل البحث ومحاوره. محدّداً مثابات التّحليل بخصائص القرب والبُعد بين العلامات الصّوتيّة المتداخلة، وطبيعة الحركات المتكوّنة نتيجة ذلك التّأثير من حيثُ القوّة والضّعف، فضلاً عن البحث في وجود الحواجز الفاصلة المهيّئة للتّأثر من عدمه. ولم يجد بُدّاً من استعراض الواقع اللغوي للظاهرة، وبيان مواقف اللغويين تجاهها واشتراطاتهم لجواز تشكّلها، ودراسة كيفيّة تعاطيهم مع شواهدها الاستعمالية القرآنية والشعرية، والملاحظ متابعته في جعل المجاورة مقصورة على بعض الحالات الإعرابية، وعدم إجازته في حالات العطف والبدل والحمل على الجوار في الرّفع؛ معلّلاً بقيمهم التعليلية في أنّ عامل العطف يمنع التجاور، وأنّ البدل معمولٌ لعامل آخر(٧٨)، الذي اكتفى الدكتور النّمر بالتّوجيه بأنّه غير وارد عند جمهور النُّحاة، وإنْ أثبته بعضٌ؛ بناءً على قول المتنخّل الهُذلي: (البسيط)

السّـالكُ الثّغـرة اليقظـان كالثُهـا مشيَ الهَلوك عليها الخيْعَلُ الفُضُلُ[٧٩]

برفع التابع النّعتي (الفُضُل) خلافاً لمتبوعه المجرور بالإضافة (الهَلوك)[٨٠]. ولكنّ معالجة هذا الشاهد انبنت على توجيه النّمط الشكلي المغاير وتسويغه وتبريره، وفق منطلقات الرُؤية اللغوية المتأرجحة بين حمل (الفُضُل) على مجاوره المسند إليه (الخيعَل) علامياً، وبين توجيه علامة الرّفع في ضوء الإمكانات الدلالية المتاحة، بحمله على وظيفة الوصفية من محل المسند إليه الفاعلي (الهَلوك)، وافتراض الصّياغة اللسانية المكافئة بـ (كما تمشي الهَلوك الفُضُل وعليها الخيعل)[٨١]، أو البناء على قيمة التّرادف والإشتراكالمضموني الممكنة بين (الفُضُل) و (الخيعل) ، وإيجاد الرّابط المواشج بين المكوّنين في إطار العلاقة النعتية التّبعيّة، وهو الخيار التّرجيحي لديه[٨٢].

وأنّ ما تمخّضت عنه دراسته من أبعاد الوصف التّحليليّ لم تكن بعيدة عن غيره من الدارسين، الذين عالجوا مسلك الحمل بوصفه بُعداً تأويلياً لمظاهر التّعبير الأسلوبي اللافت وتوجيهها وفهمها وتعليلها، وإرجاعها إلى نمط المطابقة الحكميّة المقيس، مركّزين على الأثار الدلالية المصاحبة للإنزياحالعلامي، ومؤكدين على أنّها ظاهرة لغوية مقصورة على الجانب الموسيقي الجمالي، لا أثر لها على سلامة المعنى واستقامته[٨٣]. ولعلّ مبدأ سلامة المعنى وأمنه من اللبس والإيهام هذا هو ما دفع الدكتور عبد الفتّاح الحمّوز إلى توسيع دائرة الحمل على المجاورة العلامية، وجعله أسلوباً قياسيّاً لا حرج من وقوعه في القرآن الكريم[٨٤]. وقد عوّل الدكتور الرّفايعة على معطيات التّناص القرآني في مناقشة بعض الآراء التّوجيهيّة، كتوجيهه بجواز الخفض على الجوار في المعارف؛ اعتماداً على قراءة خفض التّابع النّعتي المعرّف بأل (الأيمن)؛ حملاً على مجاوره المخفوض بالإضافة في قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴿٨٠﴾ ﴾. (طه: ٨٠) ، خلافاً لما اشترطه الحمّوز من وجوب اقتصاره على النّكرات، مؤكداً على الوظيفة التّأويلية للحمل؛ بوصفه وسيلة فاعلة في إحداث المواءمة بين الترابطات العلائقية اللافتة وقواعد النظام المعياري، وموجّهاً أنّ خصائص اللاتوافق التركيبي سمات تآلفيّة مبرّرة ومقتضاة نصياً[٨٥].

يُلاحظ على الجانب التطبيقي في دراسات المحدثين لظاهرة الحمل الخلط والمزاوجة بين النّماذج التّمثيليّة المنتمية إلى مستويات الاستعمال التواصلي المختلفة، سواء تلك التي تخصّصت بدراسة الظاهرة في حدود التوظيفات القرآنية المعجزة، أو التي توسّعت بدراستها في التوظيفات الأسلوبية المختلفة، فضلاً عن توزّع النّماذج التطبيقية على محاور الدراسة التي استوحت عتبات مفاصلها التنظيمية من أبواب النّحو وحالاته الإعرابيّة،وأنّ مظهرية الحمل على الجوار اللفظي في حالة الجر أوضح مظاهر الحمولات المتناولة، على صعيد الدراسة البحثية الحداثوية. على الرّغم من انتقاد الدكتور قاسم محمد منهجَ الدارسين السّابقين، في قيامه على الخلط والانفتاح بين المستويات اللغوية إلّا أنّه أقرّ بحتمية تداخل مستويات اللغة (الصّوتي

والصّرفي والنّحوي)، في سياق معالجته شواهد الحمل المتّصلة بالعلامات الإعرابيّة الفرعيّة/الحرفيّة والعلامات النوعية، فيجعل من تداخل العلامات الصّوتية وتواليها تبعاً لطرائق التّأدية التّواصلية المتداولة، المتّصلة بالإنشاد والإلقاء أو بالتّجويد والتّرتيل عواملَ طبيعيّة، فرضت أُسلوبيّة الحمل على الجوار، زيادة على تشخيصه طولَ الفاصل بين طرفي العلاقة التبعية وغموض الجانب الحركي العلامي المتّصل بآخر المتبوع الحقيقي وتعسُّر تلبُّس التابع بالرّمز العلامي المناسب من جهة، فضلاً عن التّناغم والانسجام الصّوتي المتشكّل بين طرفي علاقة المجاورة المتفاعلين علاميّاً من جهة ثانية، كتعليل حمل التابع النّسقي (المشركين) بالخفض على حركة مجاوره المخفوض بالحرف/بالإضافة (أهل الكتاب)، في قوله تعالى:﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴿١﴾ ﴾. (البيّنة: ١) بعدم ظهور حركة المتبوع الاسمي المفتقر (الذينَ)، وطول الفاصل بينهما[٨٦]. ولكنّ هذه القيمة التّعليلية القطعية المؤطّرة بحدود الشاهد تقبل الرّد بإمكان عدّ (المشركين) تابعاً لمتعلّق فعل الكينونة المخفوض بواسطة التّبعيض الحرفيّة، ليكون تابعاً نسقيّاً له، وليس محمولاً عليه بالمجاورة.

إنّ الحمل على المجاورة/الجوار لا يمكن أن يشكّل عاملاً لفظيّاً/تركيبيّاً/نحويّاً، يُقاس عليه في الاستعمالات التواصلية كما ذهب الدكتور الحمّوز؛ لأنّه يستند إلى البُعد الصوتي المتّصل بوضعيّات التّأدية في النّصوص الأسلوبيّة المخصوصة، ولأنّ هشاشة المتبوع الحقيقي علاميّاً أدّت إلى ضياع أثره العلامي بدواعي البناء وطول الفاصل، وتلاشيه مع أصوات الحروف والمكوّنات اللفظية في السّلسلة الكلاميّة المتتابعة[٨٧]، ومنحت متبوع المجاورة/المحمول عليه قوّة وفاعلية في مباشرة التّأثير الصّوتي في تابعه على المجاورة. وهو ما يُؤشّر تشكّل نسق عاملي غير نحوي، يفرض حضوره في ميدان العوامل اللفظية، ويفعل فعله في تحييدها وتهشيم مرتكزاتها المعيارية المتأصّلة، ويُقرّر أنّ تأويل الحمل على الجوار قائم على التضحية بالقيمة النحوية؛ حفاظاً على القيمة الصوتية الغالبة[٨٨]. الأمر الذي دفع بعض الدارسين إلى عدّ مظهريّة (الجر على الجوار) أجلى صور الإتباع، وتأشير أنّه استثناءٌ ((على نظام أداء السّمة للمعاني النحوية؛ إذ يتمثّل في عدم موافقة حركة أو سكون آخر الكلمة لمقتضى المعنى النحوي))[٨٩]. أفرزت منظومة التحليل الإجرائي للنّماذج التطبيقية شيوع مظهريّة الحمل على الجوار في باب العلاقة التبعية النعتية، كقوله تعالى: ﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾. (البروج: ١٥) الذي تأسّست معالجته على توصيف خفض التّابع الوصفي (المجيد) ؛ حملاً على حركة مجاوره المجرور بإضافة المتبوع المرفوع إليه والاستدلال له بالشواهد الشعريّة، وهذا الملحظ الوصفي هو أبرز معالم معالجات المحدثين وبصفة عامة.

وإذا كان منهج معالجات الدكتور فهمي النّمر قد ارتكز على إيضاح واقع التوجيهات اللغوية المتباينة، لأسلوبية الحمل على الجوار في النّعت وإيراد أمثلتها الاستعمالية من دون بيان الأسباب المؤثّر فيه[٩٠]، فإنّ منهج الدكتور قاسم محمد استوفى القيم التوصيفية نفسها، وأضاف إليها الاجتهاد في البعد التحليلي القائم

على سمات التحليل والتعليل وبيان الأسباب، المتّصلة بالشواهد المدروسة كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ١٣٥﴾. (الشُعراء: ١٣٥). فقد وصف جرّ التابع النعتي (عظيم) خلافاً لمتبوعه المنصوب على التقييد المفعولي (عذاب) في الآية الأُولى، وخلافاً لمتبوعه المرفوع على الإسناد الفاعلي (عذابُ) في الآية الثانية، حملاً على الثيمةالعلامية للمجاور الظرفي المخفوض بالإضافة (يوم)؛ معلّلاً ذلك بقيمة الفاصل بين طرفي العلاقة التبعية[٩١]. وإذا كان _ في توجيهه التعليلي هذا _ يُتابع رؤية أنّ مضمون العظمة لا يصحّ وصفاً للمتعلق الظرفي (يوم) ، وأنّه من حقّ مقيّد المفعولية ومسند الفاعلية في الموضعين المباركين[٩٢]، فإنّ مضمون الإحاطة في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ مُّحِيطٖ ٨٤﴾. (هود: ٨٤) يصلح قيمة وصفية للوعاء الظرفي الزّماني، وهو ما لا يتعيّن معه حملُ التابع الوصفي (محيط) بالجر على علامة المضاف إليه الظرفي، وعدّه تابعاً غيرَ مجانس لمتبوعه المنصوب على المفعولية علاميّاً؛ لأنّ إمكانات توجيهه على التبعية من المتبوع الظرفي المخفوض بالإضافة متوفّرة متاحة، ليكون مخفوضاً على الأصالة والحقيقة لا على الجوار والمشاكلة العلاميّة، فإحاطة اليوم دلالة على إحاطة كل ما فيه من العذاب، بكل واحد من المعذّبين[٩٣]. فإحاطة الظرف الزمني مشتملة على إحاطة مضامين التّقييد المفعولي بالحالّين في ظرفيّته وعلى نحوٍ تفصيلي، فضلاً عن أنّ قيمة الحجز والفصل بين الطرفين التي صيّرها الدكتور قاسم قيمة تعليليّة في قراءة خصائص أسلوبيّات التفاعل الصّوتي اللافتة في النّماذج التطبيقية المختلفة، وهو توجيهٌ ضعيفٌ مردودٌ بكون الفاصل المزعوم محوراً لعمليّة التفاعل العلامي الماثل وأساساً للتشكّل الأسلوبي، وليس من جنس الحواجز الفاصلة المقول بمدخليّتها فيه.

ومع أنّه أنكر على الدارسين المحدثين السّابقين له عدم تعليلهم شواهد المجاورة العلاميةأومقاربتها سببيّاً، كالخفض على الجوار في التّوكيد الذي اقتصرت منظومة الاستدلال التّطبيقي له على بيت أبي الجرّاح العُقيلي المُشار إليه سابقاً، إلّا أنّه اكتفى ببناء تعليله على البُعد الصّوتي المتّصل بمواضعات التّأدية والإنشاد، فضلاً عن تأكيده على المدخلية الجُزئيّة لهذه القيمة التعليلية، وأنّها تمثّل جانباً منفرداً من جوانب تعليل الظاهرة، وإقراره بأنّ تداخل القضايا اللغوية بعامة وتفاعلها تأثّراً وتأثيراً يقف وراء حدوثها، وتوجيهه بضرورة قيام دراسات أكثر عمقاً وشمولاً وتفصيلاً، متابعاً جمهور النُحاة في إجازة الجر على الجوار في بابي النعت والتوكيد؛ معلّلاً المتابعة بشيوع أسلوبيّة التّأثر الصّوتي في مستويات الخطاب القرآنية والعربية الفصيحة[٩٤]، مع أنّ الجانب التّطبيقي الإجرائي من الدراسة لم يُفصح عن هذا الشُيوع، ولاسيّما في باب التوكيد، فضلاً عن أنّه لم يكن _ كما زعم _ سابقاً إلى مقاربة الخصائص السببيّة لظاهرة الحمل على المجاورة بالبعد الصوتي، بل سبقه مجموعة من الدارسين في التّأكيد على تلك الخصائص، والإشارة إلى أسلوبيّة اختزال علّة التّأثر الصوتي وجعلها منحصرة في ثيمتَي الإعراب العلاميّتين لطرفَي العلاقة التّجاوريّة الصّوتيّة[٩٥]، ووسّعوا دائرة الاشتغال التعليلي المؤسّس عليه، عندما أكّدوا أنّ تجاور الألفاظ

يؤثر تأثيراً كبيراً في حمل اللفظ خلافاً لأصله، معوّلين على ما بين البنيتين المتجاورتين من القرب والتّداخل الموسيقي، وأنّ هذا التّداخل لا يقتصر على العلامة الإعرابية، بل يشمل جميع أصوات البنيتين المساعِدة في تلبّس آخر اللفظ المحمول بعلامة آخر اللفظ المحمول عليه[٩٦]. بمعنى أنّ بؤرة المفارقة العلامية هي حصيلة التّفاعلات الفونيمية/الصّوتية المصاحبة لمساحة البنيتين المتأثرتين، وقد تكون مظهراً لتفاعلات السّلسلة الكلامية برمّتها.

وهو ما أشارت إليه نظرات الدارسين المحدثين المبنيّة على النّظر إلى الإنزياح العلامي، من جهة ما يترتّب عليه من الإنكماش في بنية البناء النّصي واختزال بعض قيمه العلاميّةوإلى مثل ذلك أشار ال، إذ تناول ظاهرة الجر على الجوار في مبحث التخفيف والمناسبة الصوتية من الباب الثاني (التّخفيف على المستوى الصوتي)، مُستثمراً رؤى الدارسين المعاصرين في أنّ مدخلية البعد الصوتي في حقل الوظائف اللغوية/النحو تتأسّس على قانون التّوازن الإيقاعي[٩٧]، وأنّ أسلوبية الجر على الجوار تخلق مناسبة صوتية، يقتضيها جهاز النُّطق لتحقيق خفّة التناسب الحركي وسهولة التّأدية التواصلية[٩٨]، في الإندفاع نحو إدارة ظاهرة المجاورة _ شأنها شأن محاور الدراسة الأخرى _ على بُعد أمن اللبس المعنوي، والتّأكيد على أنّها صورة من صور تضحية النظام/العربية، حتى وإنْ كان المضحّى به رمزاً علامياً دالّاً، مؤشّراً أنّ أسلوبية التّغاير والإنزياحالعلامي إبدالٌ حاصلٌ في منظومة المكوّنات الفونيمية المتكافلة، وملمحٌ للتخفيف والإنسياب في الأداء التّواصلي المتتابع والتّخلص من مظهر عدم التجانس الداعي للثقل والصعوبة، عاقداً موازنة تحليلية بينها وبين رؤية النيابة الحرفية، فإذا كان التّقارب والتّشابه المعنوي بين مباني التّعليق الحرفية قيداً اشتراطياً لإجازة التعاور والتناوب فيما بينها ، فإنّ تداخل الفونيماتالعلامية/الحركات وتمازجها وتقاربها النّغمي النُّطقي في سياقات التّأدية التواصلية المتتالية أساسُ انحرافها عن معيارية النّسق العلامي السّائد[٩٩].

ولعلّ الدكتور قاسم يعني بالقضايا اللغوية مستويات اللغة وأنظمتها، التي تتضافر وتتكامل وتتآزر؛ لإنجاح عملية التواصل وتحقيق أغراضها وغاياتها المضمونية، وهذا يوقعه في الاضطراب والتّناقض المنهجي مع رؤيته النّقدية حول توسيع الدارسين حدود ظاهرة الحمل، وشمول معالجاتهم شواهد المستويات اللغوية المختلفة، زيادة على أنّ إشارته إلى ضرورة قيام دراسات شمولية استقصائية، تنهض بأعباء تعليل الظاهرة وبيان قيمها السّببيّة تؤشّر قصور منهجه الدراسي عن بلوغ غاياته، وتقتضي الإقرار بافتقار دراسته إلى مقدار كبير من هذه الخصائص والسمات. وهكذا يتّضح القصور في بُعدي تضييق حدود الدراسة وقصرها على المستوى النّحوي الإعرابي العلامي، وكذلك تعليل التّشكلات الأسلوبية المفارقة. ولم تقف نظرة الدكتور عفيفي عند حدود الإشارة إلى عموميّات الحمل العلامي، بل تعمّق في إيضاح قيمته الوظيفية في قبال منظومة المعايير القاعدية في الباب الرابع من دراسته (التخفيف على مستوى

التركيب)، مؤسساً رؤيته التحليلية على القيمة الوزنية للرموز العلامية الأصلية والفرعية، فخلع عليها تسمية (الإتباع للمناسبة والإنسجام الصوتي) ، وهي قيمة اصطلاحية تراثية مستوحاة من واقع العوامل الفاعلة في الإنتاج الأسلوبي[100]، فجاءت تحليلاته الوصفية محاكية هذا الواقع السببي، فوصف المؤشرات العلامية الأسلوبية في الشاهد التداولي (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وقول أبي الجرّاح العُقيلي المشار إليه سابقاً بأنّ اللسان والشفتين عملا في اتّجاهٍ واحد؛ استجابة لتحقيق المناسبة الصوتية ومراعاة للخفّة في النُطق. وقد اضطربت رؤيته في شأن مطابقة قيم الخفة والثقل الوزنية مع صورتي الرمز العلامي الأصلية والفرعية القائمة على النظرات اللغوية، فتراوحت بين التوجيه بثقل مظاهر النظام الفرعي؛ بناءً على مرعاة ميزان التناسب الموسيقي في النظام العلامي الأصلي، وبين توجيه الإنحرافاتالعلامية الفرعية على الميل نحو الخفّة والسهولة والهروب من ثقل الوضع العلامي الأصلي وصعوبته، وخلص من هذا الاضطراب والتراوح إلى متابعة رؤى العلماء والدارسين في رفض مسلك الحمل على المجاورة، وعدّه مظهرَ إخلالٍ في منظومة القواعد الإعرابية، وحمل نماذجه التطبيقية المتداولة على النُدرة والقلة التي لاتمثّل مساحة استعمالية واسعة أو أنّها مصنوعة[101]، وأنّ أكثر شواهدها القرآنية هي شواهد القراءات الشاذة، فانتهى إلى ((أنّ التخفيف إذا تعارض مع الإعراب أو مع قاعدة لغوية أخرى فإنّ القاعدة تقوى أمام التخفيف، ما دام التخفيف مؤدّياً إلى اللبس، وتظل القاعدةهي الأقوى ما دام التعارض قائماً))[102].

تُظهر معطيات الدراسة الوصفية التحليلية الحداثوية لشواهد أُسلوبية الحمل في ضوء الأبعاد والمحمولات اللفظية المادية المتاحة قيمَ التّباين والاختلاف، بين مناهج الدارسين في شأن إجازة وقوع أسلوبية الحمل على الجوار اللفظي في القرآن الكريم من عدمها، ففي حين أقرّها الدارسون الحمّوز والبجّة وحدّاد وقاسم والرّفايعة، وعالجوا نماذجها التطبيقية إلى جانب نماذج المستويات الأُخرى، حجّم الدكتور النّمر مساحة توظيفها، وجعلها مقصورة على مستويات التواصل غير القرآنية، منكراً القول بتشكّلها في السّياقات القرآنية المباركة. غيرَ أنّ آليّات المعالجة والتّحليل تماثلت وتمحورت حول مَوْقعة الظاهرة في الدرس اللغوي، التي شملت سمات الوصف والتحليل للمجال الإصطلاحي والشواهد التمثيلية والنظرات اللغوية المعالجة والتقاطعات التوجيهية فيما بينها، واعتماد البعد الترجيحي بين الوجهات المختلفة وتبنّي الأرجح منها وفق السّائد من الإتجاهات اللغوية المنهجية، أو المتاح من الإمكانات التّأويلية المناسبة. وإذا كانت قيمة الفاصل فاعلة في تسويغ التّقاطع العلامي بين التلازمات التركيبية سواء كان إعرابياً أو نوعياً عند الدكتور قاسم، فإنّها اقتصرت على تبرير التقاطع العلامي النوعي/الجنسي عند الدكتور الرّفايعة، الذي أفرد له مبحثاً مستقلاً عنونه بـ(الحمل على الفصل بين المتلازمين)، ورأى أنّ من مضامينه الاستغناء عن علامة التّأنيث، عندما يكبر حجم الفاصل بين طرفي العلاقة الإسناديّة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾. (البقرة: ٤٨)[103].

ثانياً : الحمل على القيمة المعنويَة

ولَما كان الشكل صدىً واقعياً للمضمون وانعكاساً حقيقياً للغايات والأغراض المتوخاة تواصلياً فإنّ من الطبيعي أن تتّجه أنظار اللغويين والدارسين نحو المعنى؛ بوصفه وسيلة تأويليّة متاحة، تُسهم في فهم التّحويلات الأسلوبية الخارقة والكشف عن تمظهرات النّظام التّواصلي الإبداعية، ومقاربة خصائصه وسماته التّعبيريّة. ومن هنا كانت مكوّنات البنية التّحتية العميقة، سواء القارّة في باطن النّص أو الحافّة به مسلكاً لتأويل نتوءات التركيب النّاشزة، عن النّسق النّمطي المعتاد وتأسيس بُعد تأويليٍّ موازٍ. فكان الإتجاه نحو المعنى بتعدد قيم محمولاته وسيلة لجبر الصّدع في أسس البناء الجملي المنزاح، وسبيلاً لإعادة التوافق والإنسجام بين حاجات الإستعمال والمعايير المقرّرة، فكانت أداة بارعة قرنت بناء التركيب ببنيته الغرضية أو سطحه بعمقه، وقرّرت فاعلية البعد الدلالي في التقعيد[١٠٤]. لقد أولى الدارسون المحدثون ظاهرة (الحمل على المعنى) وما يرتبط بها من الحمولات الفرعية عناية واهتماماً، وتناولوها بدراسات مستقلة تراوحت بين الظهور بالمظهر النحوي الخاص، أو بالمظهر اللغوي العام المؤسّس على منطلقات الدراسة النحوية، ومنها دراسة الدكتور علي عبد الله حسين العنبكي (الحمل على المعنى في العربية)، ودراسة الدكتور خالد اسماعيل حسّان (الحمل على المعنى في النحو العربي)، ودراسة الدكتورة خديجة أحمد مفتي (الحمل على النّقيض في الاستعمال العربي)، ودراسة الدكتور سيف الدين طه الفقراء (العطف على التّوهُم بين أصالة القاعدة وتطويع الشّاهد)، ودراسة الدكتور ساسي محمد مانيطة (العطف على المعنى أو على التّوهُم)، ودراسة السّيّد رزق الطّويل (ظاهرة التّوهُم في الدراسات النحوية والتصريفية)، ودراسة محمد عبدو فلفل (التّوهُم والقياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً)، ودراسة محمّد بهجت الأثري (مزاعم بناء اللغة على التّوهُم)، وغيرها من الدراسات الحديثة.

إنّ الحمل على المعنى أو توجيه التراكيب الأُسلوبيّة المبدعة، في ضوء الإمكانات الدلالية المتوفّرة مبحثٌ تخريجي ذو طابع اصطلاحيّ عام، يشمل جميع الأبعاد التّأويلية المتّصلة بالقيمة المعنوية، سواء كانت القيمة المضمونية الموافقة/المرادفة أو القيمة المضمونية المناقضة/المضادّة، وعلى هذا تعدّدت وسائل الحمل على المعنى، وتنوّعت آلياته، فكان التّعدّد والتّنوّع سبباً في حصول اللبس والتّداخل والاختلاط، بين تلك الوسائل والآليّات التّأويليّة المتواصلة على صعيد المجال البحثي التحليلي. وأجلى صور ذلك التّداخل المتمثل بين الحمل على المعنى والحمل على التّوهّم المتّصل بعلاقة النّسق التّبعية؛ ولذلك انهمك الدارسون المحدثون بصفة عامة في فضّ إشكاليّة هذا التّداخل والتّفريق بين المسلكين التّأويليّين، فتفاوتت مناهجهم في دراسة شواهد ظاهرة الحمل على المعنى، وتراوحت بين الإحاطة والشمول واستقصاء مظاهرها في مستويات التّواصل اللساني المختلفة، وبين قصْر معالجاتها على مستوى الخطاب الفوقيّ الأسمى. اتّسمت

دراسة الدكتور علي عبد الله العنبكي بالإحاطة والشمول واستقصاء الظاهرة من جميع جوانبها وعلى نحوٍ تفصيلي، وقد انعكس ذلك على منهجية البحث ومحاوره التنظيمية التي انبنت على إيضاح مفهوم الحمل على المعنى وتتبُع أوليّة الإصطلاح به، واستعراض القيم المصطلحية المعبّرة عن المجال الوظيفي نفسه وتحديد مفهومه بـ ((أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يُخالف لفظها _ أي ظاهرها _ فيُحمل الكلام على المعنى دون اللفظ))[١٠٥].

قد تعزّز هذا الإفصاح عن الطبيعة التأويلية بالسّعي إلى الرّبط بين أسلوبية الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، وبيان أيّهما أولى بالتّوظيف والاحتفاء، والمتابعة في أولويّة اعتماد قيم الملفوظ المادي شريطة تحقق الإنسجام الشكلي والوضوح المضموني. وقد اقتضى هذا المسلك التّوصيفي منه إيضاح الآراء النحوية المتّصلة بمدى إمكانيّة اجتماع البُعدين التّأويليّين في مؤوّل واحد، وإيراد المباني الوظيفية القابلة للاجتماع والمزاوجة كالاسماءالموصولية المبهمة/المفتقرة/المحايدة عدديّاً ونوعيّاً، مفصحاً عن منهجه في اعتماد آليّات الوصف والتوجيه والتصحيح والترجيح بين الرُؤى والنّظرات اللغوية التوجيهية، كمتابعة الرؤية التفسيرية في إجازة قراءة التّأنيث (تقنت) في قوله تعالى:﴿ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾. (الأحزاب: ٣١) ؛ حملاً على توظيف خصائص النّوع الجنسي المخاطَب، المسوّغ بقيمة المرجع الاسمي الموصولي المحايد[١٠٦].

وإذا كانت دراسة العنبكي قد استقصت _ في جانبها النّظري _ مضامين الظاهرة، وفق معطيات الدرس اللغوي التطبيقية على المستويات التواصلية المختلفة فإنّ الدكتور خالد اسماعيل حسّان خصّص دراسته بمستوى الخطاب القرآني، مؤكّداً ضرورة اتّخاذ بنيته المضمونيّة حاكماً وكاشفاًعن حقائق التشكل التركيبي وتجلية قوانينه النحوية المنظّمة، زيادة على الإفادة من طروحات الدرس اللغوي الحديث والنّظرات اللغوية التقليدية؛ ولعلّ اهتمامه بدراسة ظاهرة الحمل على المعنى في كتب التفسير دفعه إلى تجسير العلاقة، بين الدراسات النحوية واللغوية المتّصلة بالنّص القرآني وبين مدرسة التفسير بالرّأي، متبنّياً الرؤى النحوية المنفتحة على التوجيهات الموافقة لروح النص؛ بوصفها مظهراً لإعمال الفكر والاجتهاد في الرّأي[١٠٧]. إنّ النّزوع نحو إدماج المجالين الفكريّين لا يُقرّر إلغاء الخصائص المنهجية بينهما، بقدر إقراره اتّفاقهما في قيمة الاجتهاد وإصدار الرُؤية التوجيهية، فضلاً عن التّأكيد على الطبيعة اللسانية المتماسكة المستويات، في تناول أسلوبية الحمل على المعنى ومعالجة شواهدها الاستعمالية، مؤشّراً أنّ ((موضوع الحمل على المعنى يحتاج إلى دراسة صيغة الكلمة، صوتيّاً، وصرفيّاً، ومعجميّاً، وكذلك دراسة السّياق اللغوي والمقامي لتركيب النص، ومن ثَمّ تركيب النّص))[١٠٨].

لم يسعَ الدكتور خالد إلى البحث في قيم المايزة بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، مثلما فعل الدكتور العنبكي بل عمد إلى التّفريق بين المعنى النحوي المرتكز على القاعدة النحوية، والمعنى الدلالي المتمثل بالدلالة الوظيفية للألفاظ داخل السياق؛ إيضاحاً لأسلوبية الوسائل الإجرائية القائمة على إحداث المواءمة بين شكل النّص القاعدي وغرضه الدلالي عند حصول اللبس والتّعارض[١٠٩]. وقد انبنى منهج دراسته على استقصاء أبرز مظاهر الإنحرافات الأسلوبية، المؤوّلة في ضوء معطيات البعد المضموني، وتوزيعها على محاور البحث الخمسة التي استندت نماذجها التطبيقية إلى الشاهد القرآني على نحوٍ مطّرد، والإشارة إلى شيوعها في المستويات الخطابية المختلفة. ففي محور (الحمل على المعنى في التّذكير والتّأنيث) أوضح إشكالية مبحث الخصائص النّوعية/الجنسية في الدرس اللغوي، وغموض مسالكه المترتب على صعوبة التفريق النوعي وعُسره، ولا سيّما في السياقات الأسلوبية الرّفيعة، وهو ما اقتضى توظيف الرموز العلامية الفارقة كالإشكالية النوعيّة المتشكلة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾. (الأعراف: ٥٦)، المثيرة على صعيد الدرس اللغوي التداولي وذلك بتوصيف بؤرة المفارقة الحاصلة في إطار العلاقة التركيبية التلازمية، واستقصاء توجيهاتها اللغوية المتراوحة بين الحمل على القيمة المضمونية المرادفة، الفاعلة في تحقيق التطابق النوعي المقتضى (رحمة _ عفو)، وبين توظيف معطيات البعد التصريفي من خلال تعويم الحدود النوعية لبنية المسند الخبري (قريب) من جهة البناء الصرفي؛ بحملها على الصيغة المصدرية المنفتحة جنسياً مباشرة ومن دون وساطة، أو تأويلها ببنية المفعولية المرحليّة (فعيل بمعنى مفعول) الموافقة لسمات الانفتاح والتّعدُّد النّوعي[١١٠]. ولم يكتفِ بهذا المقدار من القيم التوجيهية المتّصفة بالإعمام والإجمال، بل سعى إلى استخلاص المزايا التعبيرية المترتبة على انفضاض حالة التلازم والتكامل المفترض قياسياً نصياً، والنّظر إلى التمظر الإبداعي اللافت بوصفه واقعاً لغوياً قائماً بذاته، يستبطن مبرّرات تآلفه الأسلوبي المغاير، منتهياً إلى أنّ ((السّياق اللغوي للكلام يريد أن يُنبّه نظر النّاس إلى أهميّة الرّحمة وفائدتها، فحدثَ تغيير لفظي في السّياق ليتأمّل السّامع والقاريء في فائدة هذا الأمر))[١١١]. فالتغاير العلامي النوعي محمولٌ على مضامين البنية المفهومية الإجمالية للنص، وهي محمولات داخلية مستمدة من صميم النص.

إنّ السّياق النّصي فضاءٌ تأويلي لإنتاج دلالة الوحدة اللسانية المؤثّرة، في تشكّل خصائص التّميُّز والإثارة[١١٢]، وهو ما سعى الدارسون إلى مقاربته وإنْ على سبيل الإعمام والإجمال. على أنّ هذا المتّجه المنهجي لم يكن سائداً في جميع المعالجات الإجرائية، فقد تباينت طرائق التعاطي مع التركيبات الشكلية المشتملة على التغايرات النوعية، وتنوّعت قيمها القرائية ففي حين قُرئت المفارقة الجنسية في قوله تعالى: ﴿ بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ ﴾. (القيامة: ١٤) في ضوء الرُّؤية التفسيريّة البلاغيّة القائمة على حمل التركيب على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (هو حجة بصيرة)[١١٣]. فقد عُوِّل على متابعة رؤية اكتساب

خصائص المطابقة النوعية في معالجة قراءة التأنيث الشاذة (تلتقطه) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾. (يوسف: ١٠)، من خلال ترجيح قيمة اكتساب المسند إليه المضاف سمة التأنيث من المضاف إليه، من دون الإشارة إلى حكم المجاورة الإضافية المقتضاة[١١٤]. وهو توجيهٌ قائمٌ على الإمكانات الشكليّة المتوفرة نصياً، ولا صلة له بأسلوبية الحمل على المعنى.

تنوّعت سمات المنهج البحثي الذي اعتمده الدكتور العنبكي، وتفاوتت بين التقليد والمتابعة وبين الإنكار والاجتهاد في التوجيه، كمعارضته رؤية النحاة حول توجيه أسلوبية التوظيف النوعي والعددي للفظ الإحاطة والشمول (كل)، المقتضية وجوب مراعاة معناه الجمعي وبحسب الخصائص النوعية والعددية لمعلّقه الإضافي، كما في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾. (المدّثر: ٣٨)، الذي وجّه دلالة المعلّق الإضافي المنكّر فيه (نفس) على الجمع، مستدلاً بمجيء المستثنى مجموعاً في الآية اللاحقة: ﴿ إِلَّآ أَصْحَـٰبَ ٱلْيَمِينِ ﴿٣٩﴾ ﴾. (المدّثر:٣٩)، وموظّفاً معطيات السّياق النّصي الكلي لتعزيز رؤيته التوجيهية، كقوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾. (الجاثية: ٢٢) منتهياً إلى جواز الحمل على المعنى الجمعي، في سياق تشكلها الإضافي إلى النكرة؛ مراعاة لمعنى المضاف إليه ، والحمل على اللفظ الإفرادي؛ مراعاة للفظ (كل)[١١٥]. على أنّ الإعتقاد يتحقّق بأنّ معنى الجمع مفهومٌ من لفظ البنية التّسويريّة، الدّال على الشمول والإحاطة والاستغراق المواكبة للدلالة الجمعية، بصرف النّظر عن طبيعة القيمة العددية للمعلّق الإضافي.

تتعارض متابعة الرُّؤية اللغوية القائمة على جواز الحمل على اللفظ وعلى المعنى، في سياق (كل) المضاف إلى المعرفة[١١٦] وطبيعة الاستعمال القرآني المقرّر لأسلوبية الحمل على اللفظ؛ مراعاة للفظها كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ ﴾. (مريم: ٩٥). ففي مجيء المسند الخبري (آتيه) بالصّورة الإفرادية رعاية للفظ المسند إليه الإبتدائي المفرد، ولو روعي معناه المكتسب من الضّمير المضاف إليه المعزّز بالثيمةالعلامية الجمعية لجاء مجموعاً (آتوه). وقد علّل ابن جنّي (ت٣٩٢ه) ذلك بقصدية الاستغناء عن ذكر الجماعة وتكراره مرّتين[١١٧]. وقد عالج الدكتور خالد هذا المؤشّر الأسلوبي في ضوء منهجه القائم على الاحتفاء بالسّياق العام، وجعله مؤثراً بصورة مركزيّة في آليّة توظيف الألفاظ داخله تبعاً لقيمها الشكلية والمضمونية، جامعاً بينه وبين قوله تعالى: ﴿ يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ ﴾. (لأحزاب: ٣٢) ومعلّلاً المفارقة النّوعية المتشكلة وفق رؤية تغليب التّذكير، الموافق لغايات سياق الأحزاب التّشبيهي التّقليدية، بأنّ الإفراد والتّذكير يُلائم الطبيعة المضمونية للسّياق النّصي العام[١١٨]. وفي ضوء هذا المنحى التّحليلي لسياق سورة مريم يكون معنى المسند

إليه _ في إضافته إلى المعرفة _ كفيلاً بإفادة معاني الجمع والاستغراق والعموم، ويكون مجيء المسند الخبري بالصُورة الإفرادية كفيلاً بتقرير معاني التَعيين والتَحديد والتَخصيص، ليتكامل إطلاق المسند إليه وتقييد المسند في تقرير معنى البعث والعودة إلى الحياة للحساب والمجازاة، على سبيلي الجمع والإفراد.

تتَسم منظومة النَماذج التطبيقية في دراسة الدكتور العنبكيبانبنائها _في الغالب_ على شواهد القراءات القرآنية اللهجية، وشواهد الاستعمالات العربية ولاسيَما الشعرية منها التي تخصَصت معالجاتها باعتماد البعد التعليلي في التحليل والتوجيه، كتعليل قراءة التذكير (يقبل) في قوله تعالى:﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ﴾. (التوبة: ٥٤) بالقول: ((لأنَ النَفقات مؤنَث غير حقيقي ...))[١١٩]، وتعليل تذكير المسند الفعلي خلافاً للمسند إليه المؤنَث في قوله تعالى:﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾. (يوسف: ٣٠) بالاستغناء بتأنيث المسند تأنيثاً حقيقياً[١٢٠]. وإذا ((كان الحمل على المعنى وسيلة بارعة، ربطت بين بناء الجملة وبنيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النُحاة العرب، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التَقعيد النَحوي))[١٢١]، فإنَ اتَخاذ الخصائص التَعبيرية المستنبطة من السِياق أداة لتوجيه مؤشرات النظام النمطي التركيبية، سواء كانت عدديَة أو نوعية أو تعيينية أو علامية إعرابية، ووفق معطيات البنية المضمونية الكلية هو أبرز ما تميَزت به معالجات الدكتور خالد اسماعيل، كما في توجيهه المغايرة العددية الطَافية على السَطح في قوله تعالى:﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ ﴾. (التوبة: ٦٢) في ضوء المعطيات التحليلية لسياق التَصرف الأسلوبي وعلاقاته النصية الخفية المنطوية على المضمرات الدلالية البليغة، وتعليل إفراد ضمير المفعولية من فعل الإرضاء في التركيب الخبري المسند إلى مضمون التَثنية النَسقية، بتقرير معنى الوحدانية والتَفرَد والحرص على سلامة هذه العقيدة في عقول المسلمين[١٢٢].

لقد ركَز الدارسون المحدثون على البُعد التَأويلي لمسلك الحمل على المعنى؛ بوصفه أبرز وسائل توجيه العدول الأسلوبي عن المطابقة وفهمه وتعليله، مؤكَدين أثر الموقف الكلامي ومقتضى الحال في شكل النَسيج التَواصلي، وفاعليَته في تكوُن مراكز الإثارة التَلفظية فيه. ومنكرين على النُحاة اهتبالهم بمستوى الأداء العادي/النَمطي/المألوف، وانصرافهم إلى تنكُب بُنيَات الطريق في تخريج مظاهر الخروج عن قواعد النحو القسرية، والتَشديد على أهميَة عدم الإفراط في اعتماد هذا المسلك، وأنَ من الضروري تقليب وجوه الاحتمالات اللفظية الممكنة قبل التَعويل عليه[١٢٣]. وقد انبنت المعالجات التحليلية على رصد النماذج التطبيقية التي طغت عليها شواهد التنزيل المبارك، ووصف خصائص المفارقة الأُسلوبية فيها، واتَسمت قراءاتها التَوجيهيَة بمتابعة النَظرات التفسيرية كتوجيه أسلوبية الإخبار عن الإفراد بالجمع، في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾. (الطَلاق: ١) وفق قيمة التعليل المؤشرة ذهاب الجمع إلى الرَسول

(صلّى الله عليه وآله وسلّم) وأمّته[١٢٤]. ويبدو أنّ لاشتمال ثيمة المرجع الإفرادي الخطابية (النّبي) وتضمُّنها معنى الجمع (المنبّئين) دوراً في حصول المناسبة اللفظية الملحوظة مع صيغة التّطليق الجمعية،وتعليل إفراد ثيمة المخاطب (موسى) خلافاً لعدديّة بؤرة التّركيب الاستفهاميالمرجعيّة المشاة (ربُكما)، في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾. (طه: ٤٩) بأنّ موسى (عليه السّلام) هو صاحب الرّسالة[١٢٥]. والواضح أنّ تثنية بؤرة التركيب الاستفهامي أمرٌ طبيعي؛ لأنّ معاني الرُبوبية الحانية ومضامينها تنطبق على كل مربوب، ولاسيّما هارون (عليه السّلام)؛ لأنه حظي بها حُظوةَ موسى (عليه السّلام). أمّا سبب إفراد موسى (عليه السّلام) بالخطاب فلأنّه النّبي المخصوص بالتّكليم، فربّما قصد السيّاق إلى تقرير معنى تكليمه تكليماً.

ثالثاً : الحمل على النّقيض والحمل على التوهُم

تُعد القيمة المضمونيّة المناقضة قسيماً تنظيمياً للقيمة المضمونيّة المطابقة، في تجسيد أُسلوبيّة الحمل المعنويّ وتشكيل سمته التأويليّة؛ لارتكاز غاياتها التوظيفيّة في المبحث التّداوليّ على بؤرة التّضاد والتّناقض المعنويّ، وإنْ كانت منطلقاتها الأساسيّة مستندة إلى مزايا الإنبناء الشّكليّ المادي الملموس. اتّسمت دراسة الدكتورة خديجة أحمد مفتي باستقصاء الجهود اللغوية المتصلة بظاهرة الحمل على النقيض سواء التراثية والحداثوية، وركزت على تأويل التّغايرات الشكلية وفق القيمة المعنوية المضادّة/المناقضة، فبنت بحثها على إيراد أزواج من المتناقضات اللغوية المحمول بعضها على بعض،وسعت أوّلاً إلى تجميع الإشارات والملاحظات المتّصلة بها في التراث اللغوي، واستقصاء شواهدها الاستعمالية الممتدّة على طول مساحة التواصلات اللسانية. فكانت أولى الوقفات عند المفهوم الإصطلاحي للحمل على النّقيض، الذي عوّلت في إيضاحه على أُسس الرُؤية اللغوية المعجمية، في اتّخاذ مبدأ التّغايريّة أو الضّديّة سبيلاً لبيان معاني المدخلات الشكلية وتفسيرها[١٢٦]، فضلاً عن التّوسّع في دراسة مصطلح النّقض وتحديد مداه الدلالي، في ضوء وصف حقائق الواقع اللغوي المقارن من خلال ربطه بمصطلحات الحقل الدلالي المشترك وتوظيف نتائج الموازنة والمقارنة في توجيه قيم التّمايز والمفاضلة بينها، والإنتهاء إلى التّأكيد على مباينة مضمون النّقض _ في اقتضائه مبدأي الافتراق والاستدعاء _ لمضامين التّضاد والتّنافي والاختلاف[١٢٧]، في حين انبنت قراءات غيرها من الدارسين على سمات الإشتراك والترادف فيما بينها، في ضوء التأكيد على مزيّة الحمل الوظيفية في معالجة مظاهر النفور التركيبي، وإعادتها إلى جادة النسق وخلق بناء تواصلي متوازن ومنسجم[١٢٨].

تُشكّل شواهد الإستعمال الإبداعي القائمة على أُسلوبيّتي النّيابة الحرفية والتّضمين الفعلي، في مستويات الخطاب السّامية والفصيحة محورَ المعالجات الإجرائية في دراسة نماذج الحمل على النّقيض، زيادة على شواهد الإستبدال والتّعارض بين المباني الوظيفيّة المتناقضة، ونماذج التقاطعات النّوعية

والتّعيينية والإعرابية. والمُلاحظ أنّ هذه المظاهر الأسلوبية تتفاوت فيما بينها من حيثُ وضوحُ علاقة الإتّصال بقيمة التّناقض المعنوي. ومن أبرز معالجاتها المتعلقة بأسلوبيتي النيابة والتّضمين، التي تمحورت منهجيّاتها حول توصيف نمطيّة التّعدية الحرفية المفارقة في الشواهد الإستعمالية، كقول الشاعر: (الوافر)

إذا رضـــيت علـــيّ بنـــو قُشـــيرٍ لعمـــرو الله أعجـــبني رضـــاها[١٢٩]

المشتمل على خرق نمطيّة التعدية الوسائطية المألوفة، بتوظيف واسطة الإستعلاء في سياق واسطة المجاوزة من خلال إلقاء النظر على أسلوبية التّصرّف بفعل الرّضا، واتّخاذ نسق تعديته السّائد معياراً للتحليل الوصفي ومثابة للشُروع في المعالجة والتّوجيه ، كقوله تعالى: ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾﴾. (البيّنة: ٨) فاكتفت الدكتورة خديجة بتوصيف النّظرات اللغوية المبنية على توجيه المفارقة التركيبية في الشاهد الشعري، في ضوء منطلقات التّباين المنهجي بين تأويل البنية الحرفية على التّناوب، وبين حمل الصيغة الحدثية الموظّفة على الصّيغة المناقضة لها معنوياً[١٣٠]، ومتابعة رؤية التّحقيق والممايزة بين مضموني المحمول/المعدول عنه والمحمول عليه/المعدول إليه، وتبنّي فكرتها المؤسّسة على تفعيل روابط الإئتلاف الأسلوبي المميّز بينهما، والتوجيه بتضمّن المحمول عليه مضمون المحمول/الأصل وزيادة. بمعنى أنّ رضا الإستعلاء (**رضي على**) تضمّن المقتضى المعنوي لتعدية بنيته الحدثية النمطية (**رضي عن**)، زيادة على المقتضى الدلالي للتوظيف الحرفي الصّادم المتمثل بمعاني الإقبال والثّناء[١٣١]، واعتماد الرُؤية التعليلية لنسق التعدية المألوف، بإيجاد نوعٍ من التمايز والتفريق بين دلالتي الرّضا والسّخط المتناقضتين[١٣٢]. وعلى هذا النحو تُشكل ثيمة التعدية الإستعلائية مداراً للإشتراك والتّداخل الوظيفي بين قيمتي التناقض المضموني، وتكون ثيمة المجاوزة مداراً للتّخصيص والتخليص والممايزة.

وتكشف معالجة تعدية بنية التكريه بالواسطة المغايرة للنّسق النّمطي الشّائع، في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾. (الحجرات: ٧) عن سمات التقليد والمجاراة في المنهج البحثي، والإجتزاء بتوصيف انكماش الأثر العاملي للبنية الفعلية وقصورها عن مباشرة التّأثير، وحمل مجاوزتها ببنية انتهاء الغاية الحرفية على بنية التّحبيب المناقضة مضمونياً، والمشاركة لها سياقياً[١٣٣]. وبذلك قصُرت عن ملامسة خصائص المجاوزة الأسلوبية. فلو أنّها أعملت آلياتها البحثية في مجمل السياق النصي المشتمل على المظهر الأسلوبي اللافت، واستنطقت مضمراته الدلالية المؤثرة في طبيعة انتظامه البنيوي لانتهت إلى مقاربة خصائص فرادته، على نحو ما انتهى إليه الصّادق خليفة راشد والدكتور فاخر الياسري في تعليل العدول نحو التّعدية الوسائطية، بتلبية مقتضيات المقابلة الدلالية المقصودة في السياق، وتقرير ارتكاز المعنى على بيان إيصال التّحبيب والتّكريه وبلوغهما الغاية والمنتهى[١٣٤]. وهو ما حمله أبو السّعود العمادي (ت٩٥١ه) على المعنى المجازي، كناية عن

انطباع القيم المعنوية المتناقضة في نفوس المخاطبين ورسوخها[١٣٥]. وربّما شكّلت منبّهاً لسانياً مثيراً وإشارة توظيفية ذكيّة لإمالة النفوس البشرية وإلهامها قبح الكفر وحُسن الإيمان ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ ﴾. (الشّمس: ٨) وفي ذلك دليلٌ على أنّ البنية اللسانية للنص خاضعة لمتطلّبات مبناه الدلالي. على أنّ هذه الرؤية التوجيهية المتلبّسة أساساً بالقيم المضمونية تتماهى ورؤية الدكتور محمد حسين آل ياسين، في أنّ أسلوبية التّأويل بالقيمة المعنوية المناقضة مظهرٌ لتأثير النّوازع النّفسية، في تشكل الخصائص البنائية وطبيعة تآلفها[١٣٦].

ينسحب هذا النّهج من التّعاطي التقليدي على نماذج الحمل على النقيض في محاور الدراسة الأخرى، كمعالجة شاهد المفارقة النوعية القرآني: ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾ ﴾. (الأنفال: ٦١) المبنية على توصيف الجنسي بين المحيل ومرجعه، وتأويل قيمة المرجع نوعياً على التّأنيث؛ حملاً على نوعية نقيضه (الحرب) متابعة للرُؤية التّفسيرية، واستدلالاً بقول الشاعر: (البسيط)

السّلم تأخذ منها ما رضيت بها ... والحربُ يكفيك من أنفاسها جُرَعُ[١٣٧]

لكنّ الواقع اللساني المتشكّل نصياً لايقطع بالجهة النوعية لبنية المحمول (السّلم)، كما أنّ معطيات الدلالة اللغوية الأصل تؤيّد _ في تأشيرها طبيعة التّشكّل المصدري المحايد[١٣٨] _ ذلك التّوجّه، وهو ما يفترض توجيه السّمات النّوعية أسلوبياً وفق مواضعات الإطار النّصي، فربّما يكون مناسباً حملُ الثيمة النوعية للبنية الإحالية المطلقة، على الثيمة النوعية المحتملة في المرجع، أو على مضامين الإستغراق والإطلاق الجنسيّ المقرّرة في البنية الحدثية غير المقيّدة، أو المضمرات المعنوية المقتضاة إيحائياً ومفهومياً في بنية الجنوح الحدثية المكرّرة[١٣٩]؛ بوصفها مرتكزاً للتّعلّق الحدثي المصاحب، فضلاً عن أنّ نص الإستدلال يشتمل على ما يُعزّز هذا المتّجه؛ لأنّ أنفاس الحرب تؤشّر بالمقابلة ما في السّلم من المضمرات المعنويّة والمضمونية المقابلة. ومن الدارسين مَنْ آثر حمْل التّفاعل البنيويّ الحاصل بين المباني الحرفيّة، على تضمين الخصائص المعنويّة والوظيفيّة كالقول بتضمّن عامل الظّرفيّة معنى عامل الإستعلاء، في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾ ﴾ (طه: ٧١)، مستدلاً لطبيعة التّشكّل بقول سُويد بن أبي كاهل الشّاكري[١٤٠]: (الطّويل)

هُمُ صلبوا العبديّ في جذْع نخلةٍ ... فلا عَطَسَتْ شيبان إلّا بأجْدَعَا[١٤١]

لقد اتّسمت دراسات المحدثين لظاهرة العطف على التّوهّم بالسّعي الحثيث، إلى فضّ إشكالية التّداخل المنهجي الحاصل بينه وبين الحمل على المعنى، من خلال التّوسّع في وصف العلاقة التّبعيّة النّسقية في ضوء النّظرات السّائدة في الدرس اللغوي، زيادة على توصيف الشواهد الإستعمالية المؤسّسة على الفونيمالعلامي العائم توجيهياً، وإثارة سمات اللبس والخلط بين المستويات المتعدّدة لهذا المسلك التّأويلي[١٤٢]. وقد امتدّت اشتغالات الدارسين أولاً إلى فضّ إشكاليّات الخلط والتّداخل بين الحملين، من

خلال إبراز سمات الإشتراك الحاصل بينهما منطلقاً لإيضاح بؤرة الإفتراق والتّمايز فيما بينهما، فالعامل في المتبوع مفقود وأثره في التابع موجود ليكون الأثر/العمل مبنيّاً على معنى وجود العامل المألوف في السياقات المشاكلة، أو على توهّم وجوده مع أنّه في الواقع مفقود، غير أنّ مساحة التطبيق العلاجيّ شملت إيراد نماذج إستعماليّة قائمة على التّداخل، من دون إيضاح سمات التّمايز والإفتراق فيما بينها[١٤٣]. وقد أظهرت أفكار الدارسين المحدثين وآراؤهم الوعي اللغوي بالنّسق العلامي المنزاح، وتعكس مناهجهم البحثية العملية قيم التفاعل والاستثارة بالخصائص الأسلوبية المكتنزة فيه، واتفقت نظراتهم على أنّ قيمة المايزة بين المصطلحين المتداخلين تتمثل في أنّ العامل في المتبوع مفقود وأثره في التابع موجود، ومن ثمّ يكون وجود العامل والأثر مبنيّاً على التّوهّم[١٤٤]. وهي ترجمة مضمونية مستفيضة لقيمة التفريق التراثية المستندة إلى ماهيّة الحمل على التّوهّم، وأنّه إنزال المعدوم منزلة الموجود، أو تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه[١٤٥]. وفضلاً عن إثارة إشكالية التداخل بين الحمولات المتّحدة أسلوبيّاً والسّعي إلى فضّها فقد أفرزت المنظومة التداولية تباين الرُّؤى حول تشكّل مظاهر التّوهّم في النص القرآني من عدمه، وسرى خلاف الأقدمين في مناهج المحدثين، فمنهم من أجاز وقوعه في القرآن، وعدّه من خصائص لغته المعجزة[١٤٦]، ومنهم من منعه؛ تأدُّباً وتنزيهاً للغة القرآن، عاداً إيّاه مظهراً للحمل على المعنى[١٤٧].

إنّ أسلوبية الحمل على التّوهّم مظهرية ثنائية الأبعاد، تشتمل على الأثر المعمولي المتشكّل من دون مؤثّر عاملي والمعنى المؤسّس عليه. وواضحٌ أنّ رؤية الإجازة تأخذ بالبعدين معاً، وتوجّه الرّمز المعمولي المفارق على توهُّم التشكُّل العاملي، أمّا رؤية المنع فتتبنّى البعد المعنوي المقطوع عن العوامل اللفظية، وتوجّه المفارقة العلامية على القيمة المعنوية المفهومة أو المضمّنة، أي أنّه توجيهٌ في ضوء العوامل المعنوية. ومن هنا تتبدّى خصائص التّقارب والتّواصل بين الرُّؤيتين، إذ تتّحدان في القيمة الغائية المتمحورة حول طبيعتها التّوظيفية؛ بوصفها وسائلَ إجرائية منهجية لتفسير نتوءات السّطح اللساني التّواصلي وتعليلها، وإخضاع الأنماط الإستعمالية المتحرّرة لأحكام النّظم ومعايير التّأليف، لكنّهما تتباينان في طبيعة الإمكانات التّأويلية الشكلية أو المعنوية المتاحة داخل النّظام التواصلي، الموظّفة لأغراض التفسير والتّبرير والتّسويغ.

سعى أغلب دارسي الحمل على التّوهُّم إلى الإسهام في فضّ التّداخل والاختلاط، مؤكدين على وجوب تقدير العامل في المعنى المحمول عليه؛ مؤشرين أنّ الثيمةالعلامية وحدها لا تُفيد معنىً، وأنّ طرفي العلاقة التّبعية الأسلوبية مشمولان بمضمون الحكم المعنوي توهّماً وتقديراً[١٤٨]. وبذلك قلّصوا مساحة التّفاوت بين الرُّؤيتين، وأماطوا اللثام عن خصائص التواصل والتواشج بين البُعدين المتكاملين، وهذا مخالفٌ للرؤى النّاصّة على أنّ ثيمة التّوهّم العلامية دليلٌ على المعنى المحمول عليه، من دون الحاجة إلى تقدير العامل فيها[١٤٩]. وقد ذهب بعضهم بعيداً عندما زاوج بين بابي النّفي والتّوكيد بالنّاسخ الفعلي، في إطار العلاقة التبعية النسقية المعتمدة على النّفي، مستعرضاً جانباً من شواهدها كقول زهير بن أبي سُلمى: (الطّويل)

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[١٥٠]

واصفاً إشكاليّته التركيبية، ومؤكّداً حتميّة تقدير العامل في التّوكيد المتوهّم واشتراك طرفي التبعية المنفية في حكمه[١٥١]. والمؤكّد أنّ هذا الإشتراط المتّكيء على المساواة والتّلازم بين أسلوبي النّفي والتّوكيد يُؤشّر التّمسّك الشّديد، بنظريّة العامل وضرورة قرْن الأثر بالمؤثّر. دفع تتبّع أوليّة الظاهرة في التّراث اللغوي الدارسين المحدثين إلى استقصاء التّصوّرات والأفكار اللغوية المتّصلة بها، وإيضاح التّفاوت المنهجي الحاصل بينها. فقد تتبّع الباحث سيد رزق الطويل في دراسته مسائل الحمل على التوهم التي تحمل الطابع اللغوي سواء كانت نحوية او صرفية، وتقصّى مفهومية مصطلح التوهم، وعرض مواقف العلماء والدارسين ورؤاهم فيه، ناظراً إلى طبيعته في تفسير الكثير من المخالفات التركيبية، متّخذاً منها حجة لإقراره والأخذ به[١٥٢]. وإذا كان الدكتور الحمّوز قد تبنّى فكرة وقوع التّوهّم في القرآن الكريم، وتابع المنادين بها[١٥٣] فإنّ من اهتمّ بالظاهرة من بعده نظر إلى المسألة من زاوية تضمين العامل في المتبوع/المعطوف عليه معنى عامل آخر، وجعل التّابع/المعطوف معمولاً لهذا العامل المتخيّل المتوهّم، على سبيل التّضمين[١٥٤]. فيكون التغيّر الطّاريء على السّطح اللساني ناتجاً عن التفاعل التركيبي المفترض تشكّله داخل البنية العميقة الباطنة، قائماً على إمكانات التّأويل وفي إطار نظرية العامل.

اتّفقت رؤى الدارسين فلفل والحمّوز والطّويل والكريم والفقراء على الطبيعة التّأويلية التّبريرية لأسلوبية الحمل على التّوهّم، على الرّغم من تجاوبهم مع رؤية منعها ورفض وقوعها في الإستعمالات التواصلية العالية، ولاسيّما النّص القرآني المبارك، الرّاسخة في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً[١٥٥]؛ ولذلك أكدوا على ضرورة استنفاد الوسائل التفسيرية المتاحة قبل اعتماد أسلوبية الحمل على التوهم، مع الإشارة إلى قياسها[١٥٦]. وقد توسّع الدكتور عبدالله الكريم في دراسة مصطلح التوهم في ضوء استعراض القيم الإصطلاحية المرادفة، وقاده البحث إلى التّأكيد على طبيعته اللغوية المستمدّة من تشابك مسائله الصرفية والنحوية، فضلاً عن اتّصاله على صعيد الأسباب والمعالجات بالمجالات البحثية المختلفة، منتهياً إلى تبنّي رؤية الإقرار؛ بوصفه منهجاً أصيلاً أوفى بمتطلبات المواءمة بين القاعدة مقتضيات الإستعمال والتوفيق فيما بينها[١٥٧]. ومثّلت شواهد الشعر العربي النسبة الأكبر لنماذج الدرس التداولي المتّصل بظاهرة الحمل على التّوهّم، التي اعتنى عبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣ه) بإحصائها[١٥٨]، كقول زُهير بن أبي سُلمى السّابق المعالج وفق معطيات توصيف التقاطع العلامي، بين التابع (سابقٍ) والمتبوع (مدركَ) والتّباين في توجيه علامة الخفض المفارقة، على توهّم دخول عامل التوكيد الخافض على المتبوع[١٥٩]، أو على معنى التوكيد المطّرد تشكّله في السياقات النّصية المماثلة[١٦٠].

وإذا كان الباحث الدكتور ساسي محمد مانيطة قد اعتمد مصطلح الحمل على المعنى، بدلاً عن مصطلح الحمل على التّوهّم في السياقات القرآنية الأسلوبية، متوقفاً عند الحالات الإعرابية المتّصلة به فإنّ

الدارسين عبد الفتاح الحموز ومحمد عبدو فلفل وعلي حسين العنبكي أقرّوا قيمته الإصطلاحية، ناظرين إلى طبيعته التأويلية القائمة على المواءمة بين المعيار القاعدي السائد وبين خصوصيات الإستعمال التواصلي(١٦١)، أمّا الدارس الدكتور سيف الدين طه الفقراء فإنّه _ مع إشارته إلى أُسلوبية هذا المسلك في تأويل مظهر المغايرة التركيبية _ يرفض الأخذ به، ويُوسّع دائرة منعه لتشمل مستويات التّواصل اللساني المتباينة، مؤسّساً رؤيته على نتائج الوصف التّحليلي لنماذجه التطبيقية المتنوّعة، ومتابعة النّظرات الحداثوية المعلّلة نفيَ وقوعه بأنْ توهُّم وجود ما هو غير موجود من الأوهام، التي يحسن الإبتعاد عنها، ولا يصلح اللجوء إليها أو القياس عليها(١٦٢).

إنّ تعاطي الدارسين مع نماذج الإستعمالات القرآنية الفريدة يُؤشّر تطابق مستويي الرُّؤية البحثية النّظري والتّطبيقي، فكانت التّحليلات الإجرائية صدىً للأفكار المتراوحة بين الإجازة المطلقة والإجازة النّسبية والمنع المطلق، مثلما يتّضح من واقع المعالجة الإجرائية للمغايرة العلامية الإعرابية الحاصلة بين طرفي علاقة التبعية الجملية/التركيبية، في قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾. (المنافقون: ١٠) حيثُ طغى التباين في تأويل جزم التابع الفعلي (أكن)، وتراوحت قيمه بين الحمل على توهّم جزم المتبوع (أصّدّق)(١٦٣)، وبين توجيه التّحوّل الأسلوبي في ضوء الإمكانات النّصية المتاحة، وحمل مظهرية الإنزياحالعلامي على تضمّن بنية التّمني (لولا) معنى الشّرط، الفاعل في تشكّل المؤشر العلاميالمفاجيء، والعمل على إيجاد علاقة تكاملية بين الشكل المادي المجزوم ودلالته المنبثة عن معنى قوّة الحلول مع الصالحين والقطع به، وهو ما يجعله متوافقاً ومعنى المبالغة في الإصّداق المعطوف عليه(١٦٤)، وبين التوجيه وفق احتماليَ المستوى اللهجي المقصور على السّماع، أو انبناء بؤرة التغاير التّكلُميّة على تلبية المقتضيات الدلالية للسياق المقامي(١٦٥). ولكنّ الواقع البحثي يفرض أنّ قيمة الاحتمال اللهجي مبنيّة على الأثر الصوتي المتمثل بتسكين الثاني المتحرّك؛ طلباً للخفة أو ميلاً للتّسهيل. غيرَ أنّ ما طرأ على فعل الكينونة التّكلُمي لا صلة له باللهجة الصوتية الموصوفة؛ لأنّ ترتيب الصوت المسكّن هو الثالث، ولم يكن السُّكون فيه عوضاً عن الفتحة، ولا صلة له أيضاً بفكرة إبدال السكون من إحدى الحركات الثلاثة المتتالية؛ لأنّ بنية فعل الكينونة المتشكلة في حالة النّصب (أكون) ساكنة الثالث على الأصل البنائي، فضلاً عن اختصاص (أكن) بحالة الجزم، وهذه إمارة على أنّ تعليل المفارقة بالجانب اللهجي غير المقيس يمثل تهرُّباً، من مواجهة الأسلوب التركيبي اللافت، وعجزاً عن محاورته ومقاربته على نحوٍ أقرب إلى الواقع؛ وصولاً إلى تحصيل مسوّغات انتظامه المتميّز واكتناه مزاياه التعبيرية الفريدة، ولاسيّما أنّ الصورة الحدثية المجزومة هي الصورة المصحفية الأصل، وليست مستوىً قرائياً معيّناً.

لم يكتفِ الدكتور سيف الدين طه الفقراء بمتابعة رؤية منع الحمل على التوهم، إنّما سعى إلى إثباتها من خلال التّشكيك في أدلّتها الإستعمالية التطبيقية المختلفة والشعرية منها على التّعيين، متّخذاً من تعدُّد

روايات الشاهد والجهل بقائله حججاً على صناعته لأغراض البحث التداولي، ومن ثمّ رفض ما يترتب عليه من التوهم وإنكاره مطلقاً وإسقاط الاحتجاج به؛ معلّلاً إصرار النحاة على الأخذ به بالرغبة في تطويع الشواهد الإستعمالية، وجعلها متوافقة مع القواعد المعيارية، منتهياً إلى المناداة بأنّ الحمل على التوهم هو أضعف وجوه تأويل المخالفات العلامية الصادمة، وأبعدها عن الظاهر ما دامت إمكانيات التأويل والتوجيه النصيّة متاحة ومتوفرة(١٦٦). وهو _ بذلك _ يرى في حمل ما توقف عنده من الشواهد القرآنية، على الظاهر اللفظي أو المعنوي مقداراً معقولاً من التأويل والتقدير، لا يرقى إليه ما في مسلك الحمل على التوهم، ومن هنا فقد تماهى مع الرؤية المستندة إلى المعنى الأخلاقي القائم على التنزيه والتأدب.

أفرزت منظومة استقصاء جهود الدارسين المحدثين لظاهرة الحمل تنوعَ زوايا التعاطي معها، بحسب طبيعة القيمة التأويلية المحمول عليها، فضلاً عن الإشتراك في سمات المهاد النظري الساعي إلى الإحاطة بالمجال البحثي تفصيلياً. وقد اتفق الدارسون على اعتماد آليات المنهج الوصفي، ولكنهم تباينوا بين متابعة النظرات التقليدية والاكتفاء بترديد طروحاتها التوجيهية الإجمالية بشكلٍ عام، وبين الحرص على الاجتهاد في مقاربة المفارقات وفق سمات التحليل والتعليل والتوجيه الخاصة بكل أنموذج أسلوبي. كما ألقى تداخل الأبعاد التأويلية بظلاله على مناهج الدارسين ومعالجاتهم، وازداد وضوحاً عند تقارب مستويات البعد التأويلي الموجّه في ضوئه وتواصلها، وهو ما اقتضى من أغلبهم السّعي الحثيث إلى فكّه وإزالته وفصله. وقد شكلت شواهد الإستعمال القرآني المباركة والإستعمالات وفصيح الإستعمالات العربية ولاسيّما الشعرية أساساً مادّياً للمعالجات الإجرائية التطبيقية، وتوزّعت على المحاور التنظيمية اللازمة في دراسة الظاهرة.

تمخّض عن ذلك الاستقصاء تفاوت مناهج الدارسين في طبيعة توظيف وسائل المعالجة الإجرائية التحليلية، وتباينها بين التّوقف عند حدود المنهج الوصفي التعليمي وبين التوسُّع في تكريس خصائص المنهج العلمي المستند إلى التحليل والتعليل والترجيح والاستدلال وما يتّصل به من آليّات القياس والموازنة بين الموارد الاستعمالية النصية المتماثلة، وينسحب التفاوت هذا على خصائص الإجمال والتفصيل في الوصف والتحليل والمعالجة، فضلاً عن طغيان نزعة المقاربة المضمونية الدلالية البعيدة عن ملامسة الخصائص الشكلية الأسلوبية المخصوصة بالدراسة، زيادة على وضوح قيم الاختلاف في التعامل مع المستويات التواصلية المتباينة للظاهرة المدروسة، ففي حين ارتسمت سمات المرونة والحرية في تحليل شواهد الاستعمال العربية الفصيحة، فأدّت إلى رجحان نسبة توظيفاتها التطبيقية فقد فرضتْ قدسيّة الشواهد القرآنية وسمو جهة التواصل الخطابي الفاعلة فيها وتفرّدها، على الدارسين سمات الحذر والتأني في التعاطي معها وصفياً وتحليلياً، وهو ما انعكس على اضمحلال مساحة حضورها الوظيفي في البُعد الإجرائي التطبيقي وضآلته.

الخاتمة والنتائج

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلّى الله تعالى على مُحَمَّدِ بن عبدالله النّبيِّ الصّادق الأمين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين وبعدُ.. فقد شارفت الدراسة على نهايتها، وخلصت إلى ما يأتي:

- اتّضح أنّ ظاهرة الحمل تُشكّل مظهراً من مظاهر التأويل والتّنميط والتّسويغ، للإستعمالات الأُسلوبيّة الرّفيعة، أكثر من كونها تجلّياً للإشكال والتّقاطع التّركيبيّ.
- تعدُّد قيم القراءة الأُسلوبيّة تبعاً لتعدُّد قيم المحمولات الماديّة، التي تراوحت بين الحمل على القيمة اللفظيّة المماثلة/الموافقة، أو الحمل على القيمة اللفظيّة المناقضة، أو الحمل على القيمة المعنويّة التي شكّلت مداراً للتّداخل والإشتراك، بين قيمتيّ التأويل السّابقتين وبين القول بالتّوهّم.
- اتّساع مساحة الجانب التّوصيفيّ النّظريّ وغلبتها، على مساحة التّطبيق والمعالجة الإجرائيّة، التي شملتْ استعراض موقعيّة الظّاهرة في مبحث الدراسات اللغويّة، فضلاً عن استقراء الرُّؤى والمواقف والنّظرات اللغويّة المتباينة، في كيفيّة التّعاطي مع النّماذج التّطبيقيّة، والإنشغال بفضّ إشكاليّات الخلط والتّداخل بين مجالات الحمل المتماهية، الأمر الذي أدّى إلى الإخلال بمنهج الموازنة البحثيّة وحصول التّفاوت والتّباين.
- تمايُز أوجه التّعامل مع النّماذج التّطبيقيّة تبعاً لطبيعة مستوياتها اللغويّة. فمن الباحثين منْ تعامل معها على أساس المساواة المترتّبة على الإشتراك في مرجعيّة النّظام التّواصليّ، ومنهم منْ تعامل على أساس الإزدواج والمباينة القيميّة، فأقرّ تأويليّة الحمل في الإستعمالات البشريّة الوضعيّة، ومنع القول بها في الخطابات القرآنيّة السّامية.
- تُعدُّ قيمة الحمل اللفظيّة سواء كانت المماثلة أو المناقضة أبرز قيم القراءة الأُسلوبيّة؛ كونها تحتكم على خصائص الوجود الماديّ الملموس، وهذا بخلاف قيمة الحمل المعنويّة.
- شكّلت قراءة المستوى الصّوتيّ أعلى نسبة للقراءات التّعبيريّة المنضوية في ظاهرة الحمل، التي امتدّت فاعليّتها إلى مساحات الإشكالات البنيويّة الخارجة عن نطاق مظهر الحمل على المجاورة، غير أنّها أغفلت جانب الآثار الدلاليّة المترتّبة على مظهريّة الإنكسار التّركيبيّ، مجتزئةً بقصْر فاعليّتها الوظيفيّة على إحداث المواءمة النّغميّة الموسيقيّة وتسهيل النُّطق، فكانت من هذا الجانب أدنى مستوًى من قراءات المستوى البلاغيّ التّفسيريّ المضمونيّ. مع أنّ المنطق يُوجّه بضرورة الجمع والمزاوجة بين القراءتين.
- الخلط بين مستويات الظاهرة المدروسة وتعدُّد مجالات التّوظيف للنّماذج التّطبيقيّة وتداخلها بين المظاهر المتباينة لظاهرة الحمل، زيادةً على التّداخل فيما بين تلك المظاهر.

- توسُّع مدخليّة الحمل على المجاورة/الجوار، وانفتاحها على الأشكال العلاميّة المتنوّعة سواء كانت الإعرابيّة أو النّوعيّة.
- افتقار أغلب الدراسات الحديثة المستعرَضة إلى أبرز وسائل المنهج العلمي، المتمثّلة بتعليل التّشكّلات الأسلوبيّة اللافتة وقراءة خصائصها التّعبيريّة، في ضوء ملابسات المحيط النّصيّ.

Abstract

The current work, which is entitled "The Prospect of semantic extension in Quran: A Study in Spokesmen's Efforts", focuses mainly on methodical and systematic features since those spokesmen have been busy with investigating the style of semantic extension. It is described as a way of Quranic interpretation centering on finding solutions for the expressive forms which are contradictory among the dominant forms bringing them forward into a stylized and patterned methodology regardless of showing the discriminating aspects between the conversant studies, whether these are done on the descriptive dimensions or on the various inspecting practices depending on the basics of descriptive analysis for the interlocutors' efforts and describing its theoretical and practical aspects and showing its interpretive readings which help generalizing its analytic characterization .

هوامش البحث

(١) يُنظر: (البيان والتّبيين، الجاحظ (ت٢٥٥ه):١/١١٩)، (الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد: ٨-١٢).

(٢) يُنظر: (البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبيّة في ضوء اللسانيّات، د. مشكور كاظم العوّادي: ٧٣) .

(٣) يُنظر: (الخصائص لابن جني: ٣٣/١).

(٤) يُنظر: (نظريّة النظام اللغوي للقرآن الكريم، د. حسن منديل العكيليّ: ٧٦-٧٨).

(٥) يُنظر: (معجميّات، د. إبراهيم السّامرّائيّ: ٢٥٥-٢٥٦).

(٦) يُنظر: (الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجُّهها البياني، د. رابح بومعزة: ٣٠).

(٧) يُنظر: (شرح شذور الذّهب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١ه): ٣٥٥)، (الفرائد الجديدة، جلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١ه): ٤٣/١).

(٨) يُنظر: (الحمل على الجوار في القرآن الكريم، د. عبد الفتّاح الحمّوز: ٢٩-٤٣).

(٩) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم، د. فهمي حسن النّمر: ٧-١٠).

(١٠) يُنظر: (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، د. عبد الفتّاح البجّة: ١٧-٥٢).

(١١) يُنظر: (الخصائص: ٢٢٠/٣-٢٢٧)، (شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١ه) : ٣٥٥).

(١٢) يُنظر: (الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، د.حنّا حدّاد: ٢١٥-٢٢٧).

(١٣) يُنظر: (الأشباه والنّظائر في النّحو، جلال الدين السّيوطي (ت٩١١هـ): ١/١٧-٢٥)، (الإتباع والمزاوجة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، د. عطيّة سليمان أحمد: ٩٣).

(١٤) يُنظر: (في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزوميّ: ٣٦)، (حركة تجديد النّحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية، إبراهيم عمر سليمان زبيدة: ١١٠)، (النّظام النّحوي في القرآن الكريم دلائل الكلم، د. عبدالوهاب حسن حمد: ٥٢).

(١٥) يُنظر: (مقدمتان في علوم القرآن، عبدالحق بن غالب: ١٠٩).

(١٦) يُنظر: (البيان في روائع القرآن، د. تمّام حسّان: ١/٢٥٧)، (حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال، د. نائل محمد إسماعيل: ٣٠٠).

(١٧) يُنظر: (حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال: ٣٠١).

(١٨) يُنظر: (معجميّات: ٢٥٥-٢٥٨).

(١٩) يُنظر: (الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النّظام التّركيبي والنّحوي، د. حسن منديل العكيليّ: ٦٧).

(٢٠) يُنظر: (التّأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتّاح الحمّوز: ٢/١٢١٥)، (ظاهرة قياس الحمل في العربية: ٧٧).

(٢١) يُنظر: (الحمل على الجوار في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: ٤٧).

(٢٢) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النّحوية ومواقعها في القرآن الكريم: ٤-٨).

(٢٣) يُنظر: (نفسه: ١١-١٥).

(٢٤) يُنظر: (الخصائص: ١/١٧٩-١٨٠).

(٢٥) يُنظر: (الإعراب ظاهرة جمالية، عبد الحميد إبراهيم: ١٦١)، (الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السّامرّائيّ: ١١٧).

(٢٦) يُنظر: (البيان في روائع القرآن: ١/٢٥٥).

(٢٧) يُنظر: (العربية والإعراب، د. عبد السّلام المسدّي: ٥٦-٨٤)، (المعنى وبناء القواعد النحوية، د. محمود حسن الجاسم: ٧٦).

(٢٨) يُنظر: (الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ): ١/٤٣٧).

(٢٩) ديوان ذي الرّمّة: ٨ .

(٣٠) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ١٩-٢٥).

(٣١) معاني القرآن، للفرّاء (ت٢٠٧هـ): ٢/٧٥ .

(٣٢) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٢٦-٢٧).

(٣٣) يُنظر: (نفسه: ٥٩-٦١).

(٣٤) الكتاب: ١/١٦٥ ، المفصّل في النّحو للزّمخشري (ت٥٣٨هـ): ٣٠٦، أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ): ١٤٨.

(٣٥) الكتاب: ٣٦/١ ، الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو بكر بن الأنباريّ (ت٣٢٨ه): ١٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢ه): ٣٧٠/١ ، خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبدالقادر البغداديّ (ت١٠٩٣ه): ١٥٨/٤ .

(٣٦) يُنظر: (همع الهوامع، السيوطي (ت٩١١ه): ٢٧٨/٥).

(٣٧) يُنظر: (الحمل على الجوار في القرآن: ١٨٧-١٨٩)، (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٢٦-٤٥)، (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: ٢٢٤-٢٢٥)، (الحمل على الجوار بين القبول والإعتراض: ٢٢٣-٢٤٢).

(٣٨) يُنظر: (إعراب القرآن للنحّاس (ت٣٣٨ه): ٤٨٥/١)، (شرح المفصّل لابن يعيش(ت٦٤٣ه): ٥٢/٥)، (تفسير البحر المحيط، أبوحيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥ه): ٤٣٧/٣)، (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٥٩-٦٧).

(٣٩) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٦٨ .

(٤٠) يُنظر: (الكتاب: ٤٣٧/١)، (شرح شذور الذهب: ٣٥٥).

(٤١) يُنظر: (النظام النحوي في القرآن الكريم: ٥٣).

(٤٢) يُنظر: (التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، د. آمنة صالح الزّعبي: ٨-١٤).

(٤٣) يُنظر: (إحياء النّحو، د. إبراهيم مصطفى: ٧-٨).

(٤٤) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، د. قاسم محمّد صالح: ١٢١-١٢٣).

(٤٥) يُنظر: (الحمل على الجوار بين القبول والإعتراض: ٢٢٨)، (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٢٥-١٢٦).

(٤٦) يُنظر: (شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (ت٧٦٩ه): ٤٩/٣-٥١).

(٤٧) يُنظر: (الكتاب: ٦٤٧/٣)، (التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦ه): ٧٦/١)، (تفسير أبي السّعود العماديّ (ت٩٥١ه): ٢٣٣/٣)، (النّحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر: ٤٣٢).

(٤٨) يُنظر: (إصلاح المنطق، ابن السّكيت (ت٢٤٤ه): ٣٥٨)، (الخصائص: ٤١٦/٢)، (معجميّات: ٢٦٤-٢٦٥).

(٤٩) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٧٢-٧٣).

(٥٠) يُنظر: (اتّساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمّد نور الدين المنجّد: ١٤٩-١٥٢).

(٥١) يُنظر: (الإنزياح في الخطاب النّقدي والبلاغيّ عند العرب، د. عبّاس رشيد الدّدة : ١١٦).

(٥٢) يُنظر: (البنيات التركيبية والبنيات الدلالية، جوستزفارت: ٤٨-٥١).

(٥٣) يُنظر: (النّقد وقراءة التّراث، د. حمّادي صمّود: ٤٧-٥٠)، (النّقد والإعجاز، د. محمد تحريشيّ: ٣٤).

(٥٤) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٤٢-٤٥)، (الحمل على الجوار بين القبول والإعتراض: ٢٣٨).

(٥٥) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٢٤-١٢٥).

(٥٦) يُنظر: (سيمياء المعرفة المنطقية، محمّد قاري: ٥٣)، (النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي والدلاليّ، د. محمد حماسة عبداللّطيف : ١٣٢).

(٥٧) يُنظر: (النّحو العربي نقدٌ وبناء، د. إبراهيم السّامرّائي: ١١٠-١١٥)، (ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، خليل أحمد عمّايرة: ٣٤)، (معجميّات: ٢٦٤-٢٦٥).

(٥٨) يُنظر: (اللغة والجنس حفريّات لغوية في الذكورة والأنوثة، د. عيسى برهومة: ٩٣)، (أنثى اللغة، زُليخة أبو ريشة: ٣٥)، (نقد الخطاب المفارق السّرد النُسَوي بين النّظريّة والتّطبيق، د. هُويدا صالح: ١٠٠).

(٥٩) يُنظر: (العلاقات السّياقيّة لظاهرة العدول في العربية، عمر خليل: ٩٧٩).

(٦٠) الآليّات الإجرائية لنظرية التّلقي الألمانية، صفيّة عليّة: ٢٠ ، ويُنظر: (النّظرية الأسلوبية مقاربة لاكتناه التّماسك النّصيّ وفرادة التّشكيل، عبدالله نايف عنبر: ١٨٩).

(٦١) يُنظر: (من التّأريخ إلى فلسفة التّأريخ: التّأليف والتّركيب، إسماعيل الرُبيعي: ٤٣٤-٤٣٥).

(٦٢) يُنظر: (النّص والسُلطة والحقيقة إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد: ١٩٤-٢٠٧)، (النّص القرآني بين سلطة الموروث والقراءات المعاصرة، أسامة غالي: ٣٣-٣٤).

(٦٣) يُنظر: (أقنعة النّص _ قراءات نقديّة في الأدب، سعيد الغانمي: ١١٣)، (ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرّحمن حسن حبنكة الميداني: ١٧-١٩)، (آليّات التّصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفيّ والنّحو العربيّ، لطيفة إبراهيم النّجّار: ٥).

(٦٤) يُنظر: (في سبيل منطق للمعنى، روبير مارتان، ترجمة: الطّيّب البكّوش: ٣٩١)، (النّحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: ١٠٩-١٤٠)، (سيمياء الأنساق تشكُلات المعنى في الخطابات التُراثيّة، د. آمنة بلعلي: ١٨٤-١٨٥).

(٦٥) يُنظر: (النّقد والحداثة، عبد السّلام المسدّي: ١١)، (النقد والإعجاز: ٣٢-٣٤)، (دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب جعفر أبو جناح: ٢٩٧).

(٦٦) ذرّات اللغة العربية وهندستها دراسة استكشافيّة أونويّة، د. عبد القادر الفاسي الفهري: ١٧.

(٦٧) يُنظر: (فقه اللغة وسر العربية، الثّعالبي (ت٤٢٩هـ): ٢٧٤).

(٦٨) يُنظر: (معاني النحو، د. فاضل صالح السّامرّائيّ: ١١٧/٣)، (الجملة العربية والمعنى: ١٩٣).

(٦٩) يُنظر: (اتّساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجّد: ١٤٩-١٥١)، (معاني النحو: ١١٧/٣-١١٨).

(٧٠) يُنظر: (التّركيبات الوظيفيّة قضايا ومقاربات، د. أحمد المتوكّل: ٩٥-٩٦).

(٧١) يُنظر: (الجماليّات وسؤال المعنى، د. رشيدة التريكي: ١١-٥٧)، (في أدلة النّحو، عفاف حسّانين: ٣٢)، (الانزياح في الخطاب: ١٤٤).

(٧٢) يُنظر: (بنية الخطاب النّقدي، د. حسين خمري: ٥٧-٥٩).

(٧٣) يُنظر: (مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، محمّد الأخضر الصُبيحي: ٨٣).

(٧٤) يُنظر: (الاتّساع في المعنى، مقبول علي النّعمة: ١٣٦).

(٧٥) يُنظر: (نظرية المعنى في النّقد العربي، د. مصطفى ناصف: ١٣)، (النّحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي: ١٠٩)، (محنة العقل والنص والقياس من اختلاف التفريع إلى إئتلاف التّأصيل، د. بُثينة الجلاحي: ١٧-٣٣).

(٧٦) يُنظر: (خصائص نظام الجملة العربية من خلال القرآن الكريم دراسة في المبنى والمعنى، إبراهيم ميهوبي: ٧٦-٨١).

(٧٧) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ٢٢-٨٧).

(٧٨) يُنظر: (ظاهرة الحمل الجوار المنفصل في النَحو: ١٢٣-١٢٩).

(٧٩) ديوان الهُذليين: ٣٤/٣ ، أمالي ابن الشَجري: ٣٠/٢ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني: ٢١١/٢ ، شرح شواهد الإيضاح، ابن برى: ١٣١ .

(٨٠) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٢٨-١٢٩).

(٨١) يُنظر: (أمالي ابن الشَجري: ٢٢٢/٢).

(٨٢) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٣١-١٤٨).

(٨٣) يُنظر: (اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان: ٢٣٤)، (في النَحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي: ١٨٨)، (العدول عن المطابقة في العربية، د. حسين عبّاس الرّفايعة: ٤٣-٤٦).

(٨٤) يُنظر: (الحمل على الجوار في القرآن: ٤٩-٥٢).

(٨٥) يُنظر: (العدول عن المطابقة في العربيّة: ٨٢).

(٨٦) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٣٤-١٣٥).

(٨٧) يُنظر: (مستقبل الشعر وقضايا نقدية، د. عناد غزوان: ٧-١١).

(٨٨) يُنظر: (الإتباع والمزاوجة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، د. عطيّة سليمان أحمد: ٩٣-٩٤).

(٨٩) الظاهرة النحوية وأنظمتها في العربية، د. محمد عبدالعزيز عبدالدايم: ١١٥ .

(٩٠) يُنظر: (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٧٣-٧٤).

(٩١) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٣٥-١٣٧).

(٩٢) يُنظر: (التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٣/١).

(٩٣) يُنظر: (روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، شهاب الدين الآلوسيّ: ١١٥/١٢)، (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية: ٧٣-٧٤).

(٩٤) يُنظر: (ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو: ١٤٠-١٤٤).

(٩٥) يُنظر: (الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٤٩-٥٦).

(٩٦) يُنظر: (العدول عن المطابقة في العربية: ٨٣). ويُنظر: (ظاهرة الإعراب ومواقف علماء العربية قدامى ومحدثين، د. سامي عوض: ١٣-١٥).

(٩٧) يُنظر: (دلالة الألفاظ،إبراهيم أنيس: ١٩٠-١٩١).

(٩٨) يُنظر: (أبو علي النَحويّ والدّراسات الصوتية، د. علي جابر المنصوري: ١٠٤).

(٩٩) يُنظر: (ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي: ١٤٧-١٨٧).

(١٠٠) يُنظر: (الخصائص: ١٤٥/٢).

(١٠١) يُنظر: (الخصائص: ١٤٥/٢)، (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت٣٩٢هـ): ٢٤٠/١)، (اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي: ٢٧٦/١)، (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة: ٣٤٥).

(١٠٢) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٦٥ .

(١٠٣) يُنظر: (العدول عن المطابقة في العربية: ٧٩-٨٢).

(١٠٤) يُنظر: (لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٧٩-٨٤)، (النحو والدلالة: ١٩٨-٢٠٦).

(١٠٥) الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنبكي: ٣٠ .

(١٠٦) يُنظر: (البحر المحيط: ٢٢٨/٧)، (الحمل على المعنى في العربية: ٥٩-١٢٢).

(١٠٧) يُنظر: (الحمل على المعنى في النحو العربي كتب تفسير القرآن أنموذجاً، ضمن كتاب (في المعنى النحوي والمعنى الدلالي)، د. خالد اسماعيل حسّان: ٩٧-٩٩).

(١٠٨) في المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ١٠٠ .

(١٠٩) يُنظر: (الحمل على المعنى في العربية: ١٠٦-١٠٧)، (في المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ١٠١).

(١١٠) يُنظر: (معاني القرآن، الأخفش (ت٢١٥ه): ٢٧٦/١)، (الكشّاف، الزمخشري (ت٥٣٨ه): ١١١/٢)، (الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (حسن أبو العز) (ت٦٤٣ه): ٣١٥/٢)، (البحر المحيط: ٧١/٥).

(١١١) في المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ١٠٥-١٠٦ .

(١١٢) يُنظر: (الإنزياح في الخطاب: ٢٠٢).

(١١٣) يُنظر: (تفسير البيضاوي (ت٦٨٥ه): ٢٤٢/٩)، (في المعنى النّحوي والمعنى الدلالي: ١٠٦).

(١١٤) يُنظر: (الحمل على المعنى في العربية: ١٤٧-١٤٨).

(١١٥) يُنظر: (الحمل على المعنى في العربية: ١٥٧-١٥٩).

(١١٦) يُنظر: (مجاز القرآن، أبو عبيدة (ت٢١٠ه): ٣٨٠/١)، (المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ه): ١٠٥/١)، (الحمل على المعنى في العربية: ١٥٩).

(١١٧) يُنظر: (الخصائص: ٣٣٦/٣).

(١١٨) يُنظر: (في المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ١١١-١١٢).

(١١٩) الحمل على المعنى في العربية: ١٨٨ .

(١٢٠) يُنظر: (نفسه: ١٩٠).

(١٢١) النّحو والدلالة: ١٥٨ .

(١٢٢) يُنظر: (في المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ١١٩).

(١٢٣) يُنظر: (المحتسب: ٣٣٨/١)، (أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١ه): ٧٣)، (همع الهوامع: ٣٣١/٣)، (العدول عن المطابقة في العربية: ٦٨-٧١).

(١٢٤) يُنظر: (الكشّاف: ٥٥٤/٤)، (الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١ه): ٧١/٢)، (العدول عن المطابقة في العربية: ٧٢-٧٣).

(١٢٥) يُنظر: (البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشيّ (ت٧٩٤ه): ٣١٤/٣)، (العدول عن المطابقة في العربية: ٧٤-٧٥).

(١٢٦) يُنظر: (مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت٤٢٥ه) (نقض): ٣٤٥-٣٤٧).

(١٢٧) يُنظر: (الحمل على النّقيض في الإستعمال العربي، د. خديجة أحمد مفتي: ٣٤١-٣٤٤).

(١٢٨) يُنظر: (ظاهرة قياس الحمل في العربية: ١٧٧ ، ٣٤٢).

(١٢٩) مجاز القرآن: ٨٤/٢ ، الكامل للمبرّد (ت٢٨٥ه) : ٣١٥/١ ، المحتسب: ٥٣/١ ، إرتشاف الضّرب، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٥٤ه): ١٧٣٤/٤ .

(١٣٠) يُنظر: (الخصائص: ٢٠٨/١)، (شرح الكافية، رضي الدين الإستراباذيّ (ت٦٨٦ه): ٢٧٢/٤).

(١٣١) يُنظر: (مجاز القرآن: ٨٤/٢)، (الإنصاف: ٦٣٦/٢)، (المحتسب: ٥٣/١)، (ظاهرة قياس الحمل: ٧٧)، (الحمل على النقيض في الإستعمال العربي: ٣٤٥-٣٤٦).

(١٣٢) يُنظر: (شرح التّسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢ه): ١٦٠/٣).

(١٣٣) يُنظر: (صفوة التفاسير، محمد علي الصّابوني: ٢٣٤/٣)، (الحمل على النّقيض في الإستعمال العربي: ٣٤٧).

(١٣٤) يُنظر: (دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصّادق خليفة راشد: ٢١٨-٢٢٧)، (بُحوث ودراسات في تراثنا اللغويّ والنّحويّ، د. فاخر الياسري: ١٧١-١٧٢).

(١٣٥) يُنظر: (تفسير أبي السّعود: ١٨٠/٦).

(١٣٦) يُنظر: (الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، د.محمد حسين آل ياسين: ٤٨٦).

(١٣٧) يُنظر: (الكشّاف: ٣٥٣/١)، (الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١ه): ٤٢٠/١)، (الحمل على النّقيض في الإستعمال العربي: ٣٥٠-٣٥٢).

(١٣٨) يُنظر: (مفردات ألفاظ القرآن (سلم): ٤٢٣).

(١٣٩) يُنظر: (نفسه (جنح): ٢٠٦-٢٠٧)، (أساس البلاغة، الزّمخشري (ت٥٣٨ه) (جنح): ٩٢).

(١٤٠) يُنظر: (التّضمين في العربيّة بحث في البلاغة والنّحو، د. أحمد حسن حامد: ٦٠-٦١).

(١٤١) ديوان سويد بن كاهل: ٥٤ ، همع الهوامع: ١٩/٢ ، المقتضب: ٣١٩/٢ .

(١٤٢) يُنظر: (التّأويل النّحوي: ١٢١٥/٢)، (الحمل على المعنى في العربية: ٧-١٩).

(١٤٣) يُنظر: (الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي والنحوي: ٧٢-٨٠).

(١٤٤) يُنظر: (النّحويون والقرآن، د. خليل بنيّان الحسّون: ١٩٠-١٩١)، (العطف على المعنى أو على التّوهّم، د. ساسي محمد مانيطة: ١٨-١٩)، (الإعجاز القرآني في أسلوب العدول: ٧٤).

(١٤٥) يُنظر: (الخصائص: ٤١١/٢)، (البرهان في علوم القرآن: ١١٢/٤).

(١٤٦) يُنظر: (التّأويل النحوي: ١٢١٦/٢)، (التّوهّم عند النحاة، عبد الله جاد الكريم: ٢٥٦).

(١٤٧) يُنظر: (مزاعم بناء اللغة على التّوهّم، محمد بهجت الأثري: ٣٤٧ ، ٧١٩-٧٥٢).

(١٤٨) يُنظر: (العطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، د. سيف الدين طه الفقراء: ٢٣٥).

(١٤٩) يُنظر: (معاني النحو: ٢٥٩/١).

(١٥٠) الكتاب: ١٠٠/٣ ، المقتضب، المبرّد (ت٢٨٥هـ): ٣٣٩/٢ ، شرح التسهيل: ٣٧٠/١-٣٧٢ .

(١٥١) يُنظر: (العطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد: ٣٣٥-٣٣٦).

(١٥٢) يُنظر: (ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية، سيّد رزق الطويل: ٨١-٩٨)، (التوهّم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، محمد عبدو فلفل: ١٥-٣٢)، (العطف على المعنى أو على التوهّم: ١٨-٢١).

(١٥٣) يُنظر: (الأصول في النحو: ٦١/٢-٦٨)، (شرح التسهيل: ٣٧٠/١-٣٧٢)، (التأويل النحوي: ١٢١٦/٢).

(١٥٤) يُنظر: (العطف على المعنى أو على التوهّم: ١٩-٢٠).

(١٥٥) يُنظر: (إعراب القرآن للنحّاس: ٣٨٣/١)، (البحر المحيط: ٥٥١/٢)، (النحو الوافي، عبّاس حسن: ٣٤٨/٣)، (مزاعم بناء اللغة على التوهّم: ٧٢٠-٧٢٣)، (النحويون والقرآن: ١٩١-١٩٧).

(١٥٦) يُنظر: (التأويل النحوي: ١٢١٤/٢-١١٩٢).

(١٥٧) يُنظر: (التوهّم عند النحاة، د. عبدالله جاد الكريم: ٢٤٥-٢٥٨).

(١٥٨) يُنظر: (خزانة الأدب: ١٥٨/٤).

(١٥٩) يُنظر: (العطف على المعنى أو على التوهّم: ١٩-٢١)، (التأويل النحوي: ١٢١٥/٢-١٢١٧).

(١٦٠) يُنظر: (الحمل على المعنى في العربية: ٦٩-٧٢)، (ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٨٤-٨٧).

(١٦١) يُنظر: (التأويل النحوي: ١٢١٦/٢)، (العطف على المعنى أو على التوهّم: ٢٠-٢١)، (التوهّم أو القياس الخاطيء: ١٤٢)، (الحمل على المعنى في العربية: ٣٠٦).

(١٦٢) يُنظر: (النحو الوافي: ٣٤٨/٣)، (مزاعم بناء اللغة على التوهّم: ٧٣٣)، (النحويون والقرآن: ١٩١).

(١٦٣) يُنظر: (التأويل النحوي: ١٢١٥/٢-١٢١٧)، (الحمل على المعنى في العربية: ٣٠٨-٣١١).

(١٦٤) يُنظر: (العطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد: ٣٤٩-٣٥٠).

(١٦٥) يُنظر: (في المعنى النحوي والمعنى الدلالي: ١٣٠-١٣١).

(١٦٦) يُنظر: (العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد: ٣٥٤-٣٥٩).

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم

-الآليات الإجرائية لنظرية التلقي الألمانية، صفيّة عليّة، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب – جامعة الوادي – الجزائر ، العدد الثاني ، ٢٠١٠م .

_ آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي، لطيفة إبراهيم النجّار، مجلة جامعة الملك سعود، مج ١٧، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

- أبو علي النحوي والدراسات الصوتية، د. علي جابر المنصوري، مجلّة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، مجلّد (١٤)، عدد (٣)، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
-الإتباع والمزاوجة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، د. عطيّة سليمان أحمد، دار الكتب العلمية – القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- اتّساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجّد، دار الفكر_ دمشق، ط١ ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السّيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشر – القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٩م .
- إرتشاف الضّرَب ، أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٥٤هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد النّماس ، مطبعة المدني – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٩م .
- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار صادر – بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : السّيد محمد رشيد رضا ، دار المطبوعات العربية – القاهرة ، ط٢ ، (د . ت) .
_ الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرّم ، مؤسّسةالرّسالة – بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
- إصلاح المنطق ، ابن السّكّيت (ت٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السّلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ط٤ ، (د . ت) .
- الإعجاز القرآني في أسلوب العدول عن النظام التركيبي والنحوي ، د. حسن منديل العكيلي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩م .
- الإعراب ظاهرة جمالية ، عبد الحميد إبراهيم ، مجلّة المجمع العلمي – القاهرة ، الجزء (٥٧) ، ١٩٨٥م .
_ إعراب القرآن ، أبوجعفرالنّحّاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهيرغازي زاهد ، مطبعةالعاني – بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٨م .
- أقنعة النّص – قراءات نقدية في الأدب، سعيد الغانمي، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط١، ١٩٩١م .
- أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة : د. محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة – ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .
- أنثى اللغة أوراق في الخطاب والجنس، زُليخة أبو ريشة، دار نينوى –دمشق، ٢٠٠٩م .
_ الانزياح الخفي الخطاب النقديّ والبلاغيّ عند العرب، د. عبّاسرشيد الدّدة، دارالشؤون الثقافيّة العامة –بغداد، ط ١، ٢٠٠٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ، ٢٠٠٢م .
- البحث الدلالي عند ابن سينا دراسة أسلوبيّة في ضوء اللسانيّات، د. مشكور كاظم العوّادي، مؤسّسة البلاغ- بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م .
_ بحوث ودراسات في تراثنا اللغويّ والنّحويّ ، د. فاخر الياسريّ ، دار الحامد _الأردن، ط١، ٢٠١٠م .
- البنيات التركيبية والبنيات الدلالية علاقة الشكل بالمعنى في اللغة ، جوستزفارت ، ترجمة : د. عبد الواحد خيري ، دار الحوار – اللاذقية ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
-بنية الخطاب النقدي، د. حسين خمري، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ،ط١، ١٩٩٠م .

- البيان والتبيين ، عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .
- التبيان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي – مصر ، ط١ ، ١٩٧٦م .
- التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية ، د. آمنة صالح الزعبي ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (٢٨) ، العدد الأول ، ٢٠١٢م .
- التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، أحمد المتوكل، دار الأمان – الرباط ، ط١ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- التضمين في العربية بحث في البلاغة والنحو ، د. أحمد حسن حامد ، الدار العربية للعلوم ناشرون _ بيروت ، دار الشروق _ عمان ، ط١ ، ١٤٢٢ه _ ٢٠٠١م .
- تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، أبوالسعود العماديّ (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- تفسير البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر – بيروت، ط ٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- تفسير البيضاوي المعروف بـ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ، وبهامشه حاشية العلامة أبي الفضل القرشي المشهور بـ (الكازروني)، دار الجيل ، مؤسسة شعبان – بيروت، (د. ت).
- التوهم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، محمد عبدو فلفل، مجمع اللغة العربية الأردنية، عدد (٥٩) ، ٢٠٠٠م .
- التوهم عن النحاة، د. عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- الجماليات وسؤال المعنى ، د. رشيدة التريكي ، الدار المتوسطية – تونس ، ط١ ، ٢٠٠٩م – ١٤٣٠هـ .
- الجملة العربية والمعنى ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم – بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- الجملة في القرآن الكريم صورها وتوجهها البياني ، د. رابح بو معزة ، دار ومؤسسة رسلان – دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٨م .
- حركات الإعراب بين الوظيفة والجمال دراسة وصفية تحليلية، د. نائل محمد اسماعيل، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية – غزة ، مجلد ٢٠ ، عدد ١ ، ٢٠١٢م .
- حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث دراسة تحليلية تقويمية ، إبراهيم عمر سليمان زبيدة ، مكتبة الجامعة الأردنية – عمان ، ط١ .
- الحمل على الجوار بين القبول والإعتراض ، د. حنا حداد ، مجلة أبحاث اليرموك – جامعة اليرموك ، المجلد (١) ، العدد (٢) ، ١٩٩٢م .
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م .
- الحمل على المعنى في العربية ، د. علي عبد الله حسين العنبكي ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية / ديوان الوقف السني – بغداد ، ط١ ، ٢٠١٢م – ١٤٣٣هـ .
- الحمل على النقيض في الإستعمال العربي ، د. خديجة أحمد مفتي ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، الجزء (١٨) ، العدد (٣٠) ، ١٤٢٥هـ .

- خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٧م .
_ الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجّار، الهيئةالمصريّةالعامةللكتاب – القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٩٩م .
- خصائص نظام الجملة العربية من خلال القرآن الكريم دراسة في المبنى والمعنى ، إبراهيم ميهوبي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر ، ٢٠٠٦م .
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، د. صاحب جعفر أبو جناح ، دار الفكر – عمّان ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، د. محمد حسين آل ياسين ، مؤسّسة الرافد – بغداد ، ط٢ ، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م .
- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٦٣م .
- الدلالة اللغوية عند العرب ، عبد الكريم مجاهد ، دار الضياء – عمّان ، ط١ ، ١٩٨٥م .
_ دورالحرف في أداء معنى الجملة، الصّادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ،ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ديوان ذي الرّمة (غيلان بن عقبة بن مسعود) ، جمع وتحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
_ ديوان سُوَيْد بن كاهل الشّاكريّ، جمع وتحقيق: شاكر عاشور ، مراجعة: د. محمد عبد الجبّار المعيبد ، وزارة الإعلام _ العراق ، ط١ ، ١٩٧٢م .
- ديوان الهذليّين ، تحقيق : أحمد الزين ، ومحمد أبو الوفا ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ذرّات اللغة العربية وهندستها دراسة استكشافية أونويّة ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار الكتاب الجديد المتّحدة – بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠م .
_ روح المعاني في تفسيرالقرآن الكريم والسّبع المثاني، محمودالآلوسيّ (ت١٢٧٠هـ)، ضبطه وصحّحه: عبدالباريّ عطيّة ، دارالكتب العلميّة – بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
_ سيمياءالأنساق، تشكّلات المعنى في الخطابات التّراثيّة، د. آمنة بل علي، دار رؤية – القاهرة، ط ١، ٢٠١٥م .
- سيمياء المعرفة المنطقية – منهج وتطبيق ، محمد قاري ، مركز الكتاب للنشر – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني الشافعي (ت٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م .
- شرح التّسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السّيّد ، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبدالله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبد الله بن برّي (ت٥٨٢هـ)، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
_ شرح الكافية، رضي الدّين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دارالكتب العلميّة – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

_ شرح المفصل، ابني عيش (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دارسعد الدين – دمشق ، مكتبةالعلوم والآداب – القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م .

- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني ، دار القلم – بيروت ، ط٥ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

- ضوابط المعرفة وأصول الإستدلال والمناظرة ، عبد الرحمن حسن الميداني ، دار القلم – دمشق ، ط٤ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

_ ظاهرة الإعراب ومواقف علماءالعربية قدامى ومحدثين، د. سامي عوض، مجلة جامعةتشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد(٣٢) ،العدد (٢)، ٢٠١٠م .

- ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية ، خليل أحمد عمايرة ، دار حنين – عمان ، ط١ ، ١٩٩٣م .

- ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

-ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية ، سيد رزق الطويل ، مجلة كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى ، العدد الأول ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

- ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، د. قاسم محمد صالح ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، المجلد (٣) ، العدد (٢) ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، د. عبد الفتاح حسن البجة ، دار الفكر – عمان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم ، د. فهمي حسن النمر ، دار الثقافة – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥م .

- الظاهرة النحوية وأنظمتها في العربية ، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم ، مجلة كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، العدد (٣٨) ، ٢٠٠٦م .

_ العدو لعن المطابقة في العربية ، د. حسين عباس الرفايعة، دار جرير _ عمان ، ط١ ، ١٤٣٢ه _ ٢٠١١م .

- العربية والإعراب ، د. عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٠م .

- العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد ، د. سيف الدين طه الفقراء ، مجلة المنارة – جامعة مؤتة ، المجلد (١٣) ، العدد (١) ، ٢٠٠٦م .

- العطف على المعنى أو على التوهم ، د. ساسي محمد مانيطة، مجلة جامعة السابع من إبريل ، العدد الثامن ، ٢٠٠٦م .

- العلاقات السياقية لظاهرة العدول في العربية ، عمر خليل ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) – الأردن، مجلد (٣٤)، عدد (٣)، ٢٠١٠م .

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، مكتبة أم القرى – الكويت ، ط١ ، ١٩٨٤م .

- الفرائد الجديدة ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، وزارة الأوقاف العراقية – بغداد ، ط١ ، ١٩٧٧م .

- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (حسن أبو العز) (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: محمد حسن النمر، ط١، ١٩٩١م .

- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور إسماعيل الثعالبي (ت٤٢٩هـ) ، قرأه ، وقدّم له ، وعلّق عليه : خالد فهمي ، تصدير : د. رمضان عبد التّواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
_ فيأدلّةالنّحو، د. عفافحسّانين، المكتبةالأكاديميّة – القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- في سبيل منطق للمعنى ، روبير مارتان، ترجمة: الطيب البكوش ، المنظمة العربية للترجمة – بيروت، ط١، ٢٠٠٦م .
- في المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، د. خالد إسماعيل حسّان ، مكتبة الآداب – القاهرة ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، د. مهدي المخزومي ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط١ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
_ الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبدالسّلاممحمّدهارون ، عالمالكتب – بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .
_ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التّأويل، جارالله محمودالزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ، دارالمعرفة – بيروت، ط ١ ،(د.ت) .
- لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعرية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشّروق – عمّان ، ط١ ، ١٩٩٦م .
_ اللغةالعربيّةمعناهاومبناها، د. تمّامحسّان ،عالمالكتب – القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
-اللغة والجنس حفريّات لغويّة في الذكورة والأنوثة ، د. عيسى برهومة ، دار الشروق – عمّان ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- اللهجات العربية في التراث – القسم الأول – في النظامين الصوتي والصرفي ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
_ مجاز القرآن، أبوعُبيدة معمر بن المثنّى (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د. محمّد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجيّ – القاهرة ، ط ١ ، (د.ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النّجدي ناصف وآخرون ، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- محنة العقل والنّص والقياس من اختلاف التفريع إلى إئتلاف التّأصيل ، د. بثينة الجلاحي ، دار رؤية – القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٥م .
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، محمود أحمد نحلة ، دار النهضة – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٨م .
- مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه ، محمد الأخضر الصّبيحي ، منشورات الإختلاف – الجزائر ، الدار العربية للعلوم ناشرون – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- مزاعم بناء اللغة على التوهم ، محمد بهجت الأثري ، مطبعة الحجاز – دمشق ، ط١ ، ١٩٧٦م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحديث – القاهرة ، ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- مستقبل الشعر وقضايا نقدية ، د. عناد غزوان ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، ط١ ، ١٩٩٤م.
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د. هدى محمود قرّاعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

_ معاني القرآن ، أبوزكريا الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق: أحمدي وسفن جاتي ومحمّد علي النّجّارود. عبدالفتّاح اسماعيل شلبي، مراجعة: الأستاذعلي النّجديّ ناصف، دارالكتب والوثائق المصريّة – القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
_ معاني النّحو، د. فاضل صالح السّامرّائيّ ، دارالفكر – عمّان ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
_ معجميّات ، د. إبراهيم السّامرّائيّ ، المؤسّسةالجامعيّة – بيروت، ط ١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
– المعنى وبناء القواعد النحوية ، د. محمود حسن الجاسم ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (٢٥) ، العددان الأول والثاني ، ٢٠٠٩م.
_ مفردات ألفاظ القرآن، العلّامة الرّاغب الأصفهانيّ (ت٤٢٥هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داو ودي، دارالقلم – دمشق، الدّار الشاميّة – بيروت ، ط ٤ ، ١٤٢٥هـ .
_ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهرالجرجانيّ (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر مرجان، دارالرّشيد – بغداد، ط ١ ، ١٩٨٢م .
_ المقتضب ، المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمّد عبد الخالق عضيمة، دارالتّحرير – القاهرة، ط ١، ١٣٥٨هـ – ١٩٣٨م .
– مقدّمتان في علوم القرآن ، عبد الحق بن غالب ، تحقيق وتصحيح : عبد الله إسماعيل الصّاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٢م .
– من التّأريخ إلى فلسفة التّأريخ : التّأليف والتركيب ، إسماعيل الرّبيعي ، مجلة اتّحاد الجامعات العربية للآداب – عمّان ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
– النحوالعربي نقدٌ وبناء ، د. إبراهيم السّامرّائي ، دار الصادق – بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨م .
_ النحوالقرآنيّ واعدو شواهد،د. جميل أحمد ظفر،مكتبةالملك فهد – مكّةالمكرّمة ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
_ النّحوالوافي، عبّاسحسن، مكتبةالمحمّدي – بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
– النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي ، محمد حماسة عبد اللطيف ، مطبعة المدينة دار السّلام – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٣م .
– النّحويون والقرآن ، د. خليل بنيّان الحسّون، مكتبة الرّسالة – عمّان ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
_ النّص القرآنيّ بين سلطة الموروث والقراءات المعاصرة،أسامة غالي، دار المدينة الفاضلة – بغداد، ط ١، ٢٠١٤ .
– النّص والسّلطة والحقيقة إرادة المعرفة إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط٥، ٢٠٠٦م .
_ النّظام النّحويّ في القرآن الكريم دلائل الكلم، د. عبد الوهاب حسن حمد ، دارصفاء – عمّان، ط ١، ٢٠١٠م – ١٤٣١هـ .
_ النّظريّةالأسلوبيّة: مُقاربة لاك تاهالتّماسك النّصّيّ وفرادةالتّشكيل، عبدالله نايف عنبر، مجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مجلد ٣٤، عدد ٢، ٢٠٠٧م .
– نظرية المعنى في النقد العربي ، د. مصطفى ناصف ، دار القلم – القاهرة، ط١ ، ١٩٦٥م.
_ نظريّةالنظام اللغويّ للقرآن الكريم ، د. حسن منديل حسن العكيليّ ، المركز الوطنيّ لعلوم القرآن – ديوان الوقف الشيعيّ – بغداد ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

_ النقدوالإعجاز ،د. محمدتحريشيّ ، اتحاد الكتّاب العرب – دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٤م .
- النقد والحداثة ، عبد السّلام المسدي ، دار الطليعة – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م .
- النقد وقراءة التراث ، حمّادي صمّود ، مجلة تجلّيات الحداثة – معهد اللغة العربية وآدابها، عدد (٤) ، ١٩٩٦م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السّيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .